مظاهرات ١١ ديسمبر(كانون الأول) ١٩٦٠، وتأثيراتها على الثورة الجزائرية على ضوء وثائق فرنسية جديدة

الدكتور بورغدة رمضان

جامعة ٠٨ ماي ١٩٤٥م، قالمة

الجزائر

مظاهرات ١١ ديسمبر (كانون الأول) ١٩٦٠، وتأثيراتها على الثورة الجزائرية على ضوء وثائق فرنسية جديدة

الدكتور بورغدة رمضان

جامعة ٠٨ ماي ١٩٤٥م، قالمة

الجزائر

المقدمة:

أدرك الجنرال ديغول(De Gaulle) عقب عودته إلى السلطة في فرنسة يوم ٠١ جوان (حزيران) ١٩٥٨ أن إلحاق الهزيمة بجبهة التحرير الوطني، وإبقاء الجزائر فرنسية، يتحقق من خلال إضعافها عسكرياً، وحرمانها من تأييد الجماهير المسلمة في الجزائر بواسطة مبادرات سياسية واقتصادية واجتماعية لفائدة هذه الجماهير، تنتشلها من دائرة البؤس، وتفتح أمامها آفاقا سياسية مغرية.

غير أن جبهة التحرير الوطني كسبت بشكل حاسم الجماهير المسلمة التي عبّرت عن ذلك بشكل واضح خلال المظاهرات العارمة التي فجرتها في الجزائر يوم ١١ ديسمبر(كانون الأول١٩٦٠)، وهو ما تضمنته وثائق رسمية فرنسية جديدة، تحمل طابع "سري للغاية"، منحتني إدارة أرشيف ما وراء البحار(Centre des archives d'outre -mer) بفرنسة رخصة خاصة، فتمكنت من الإطلاع على محتواها، الذي يضم معطيات كثيرة ظلت محجوبة عن المؤرخين المهتمين بهذا الموضوع، وهو ما يجعل

من دراستها أمراً مفيداً، يمكن أن يكشف إلى أي حد ساهمت هذه المظاهرات الشعبية في قلب مسار أحداث الثورة الجزائرية لفائدة جبهة التحرير الوطني.

أولاً- الظروف التي تمخضت عنها مظاهرات ١١ ديسمبر (كانون الأول) ١٩٦٠:

في الفاتح من شهر نوفمبر (تشرين الثاني) ١٩٥٤ فجّرت جبهة التحرير الوطني الجزائرية كفاحا مسلحا ضد السلطة الاستعمارية الفرنسية بغرض استعادة الاستقلال الوطني، ورغم أن فرنسة قد سخّرت إمكانياتها الضخمة للقضاء على جبهة التحرير الوطني، إلا أنها لم تفلح، وبلغت الثورة الجزائرية ذروتها في ربيع عام ١٩٥٨ مما أثار هيجان المستوطنين الأوروبيين و قيادة الجيش الفرنسي في الجزائر، الذين اتهموا السلطة في باريس بعجزها عن إدارة الحرب في الجزائر، وبجر فرنسة إلى ديان بيان فو جديدة، فوجهوا إنذاراً إلى الحكومة يوم ١٣ ماي(أيار) ١٩٥٨ طالبوها فيه بتسليم سلطاتها إلى حكومة إنقاذ وطني بقيادة الجنرال ديغول وهددوا باحتلال فرنسة، وقلب نظام الحكم فيها إن لم تستجب السلطة إلى مطالبهم دون قيد أو شرط.

وقد خضعت السلطة في باريس لمطالب قادة التمرد العسكري الفرنسي في الجزائر[(١)]، وعلى رأسهم الجنراليين: صالان(Salan)، ماسي(Massu)، فتم تنصيب الجنرال ديغول رئيسا للحكومة الفرنسية يوم ٠١ جوان (حزيران) ١٩٥٨م، وزود بسلطات واسعة مكنته من تعزيز مركزه في السلطة، فقام بتغيير الدستور الفرنسي خلال شهر ٢٨ سبتمبر (أيلول) ١٩٥٨، وهكذا انتهى عصر الجمهورية الفرنسية الرابعة، وبدأ عصر الجمهورية الخامسة، ونصب الجنرال ديغول رئيساً للجمهورية يوم ٠١ جانفي (كانون الثاني) ١٩٥٩.

ولما كانت مهمة القضاء على الثورة الجزائرية من أبرز المهام التي كان الجنرال ديغول مكلفا بتنفيذها، فقد قام منذ عودته إلى السلطة خلال شهر جوان (حزيران)

١٩٥٨م بوضع مخطط محكم، ذو أبعاد سياسية وعسكرية واقتصادية للقضاء لإلحاق الهزيمة بجبهة التحرير الوطني، فأعلن منح الجزائريين المسلمين الحقوق السياسية، وزار مدينة قسنطينة عاصمة الشرق الجزائري، وألقى خطاباً يوم ٠٣ أكتوبر (تشرين الأول) ١٩٥٨[٢]، أعلن فيه عن مخطط هام للتنمية الاقتصادية والاجتماعية لفائدة المسلمين، خصص له اعتمادات مالية ضخمة، ووعد المسلمين الجزائريين بمزيد من الحقوق السياسية، ودعا جبهة التحرير الوطني إلى إلقاء السلاح.

وما لبث أن عرض على الثوار الجزائريين يوم ٢٣ أكتوبر (تشرين الأول) ١٩٥٩، ما سماه "سلم الشجعان"[٣]، و هو دعوة للثوار للاستسلام، وقدم لهم ضمانات بالعفو، ووعد بإدماجهم في الحياة الاجتماعية، وبتغييرات سياسية لفائدة المسلمين الجزائريين ولكن ضمن الإطار الفرنسي، متجاهلا جبهة التحرير الوطني ومطالبها وعلى رأسها تمكين الشعب الجزائري في تقرير مصيره.

وفي المقابل عين الجنرال موريس شال (Maurice Challe) قائداً عاماً للقوات الفرنسية في الجزائر وزوده بإمكانيات عسكرية ضخمة، ومنحه تفويضاً مطلقاً، وكانت مهمته إلحاق هزيمة عسكرية مدمرة بجبهة التحرير الوطني، تسمح للجنرال ديغول بإبقاء ضمن الإطار الفرنسي.

بالتزامن مع العمليات العسكرية الضخمة التي شنها الجنرال شال لإلحاق الهزيمة العسكرية بجيش التحرير الوطني الجزائري، وفي الوقت الذي دخل فيه مشروع قسنطينة الاقتصادي والاجتماعي حيز التطبيق، أعلن الجنرال ديغول عن مجموعة من الإصلاحات السياسية لفائدة المسلمين الجزائريين وفتح أمامهم آفاقاً سياسية من خلال الاعتراف بحقهم في تقرير مصيرهم.

ففي يوم ١٦ سبتمبر ١٩٥٩، صرح في خطاب بثه التلفزيون الفرنسي قائلا[٤]: «أمام فرنسة مشكلة صعبة ودموية، ما تزال مطروحة، هي مشكلة الجزائر، يجب علينا حلها....لا للشعارات العقيمة والمبسطة لهؤلاء، وأولائك»، في إشارة منه لشعار

الجزائر المستقلة الذي تتبناه جبهة التحرير الوطني، وشعار الجزائر فرنسية الذي يتبناه المستوطنون، وأنصارهم من بين قادة الجيش الفرنسي.

وأكد أن المستقبل السياسي للجزائر يختاره الجزائريون و الجزائريات عندما يستتب السلم، وأنه من الناحية النظرية يمكن تصور ثلاثة حلول للمشكلة الجزائرية، وأن مصلحة الجميع، وفرنسة أولا تقتضي معالجة المشكلة من دون أي غموض، وسيكون اختيار واحد من هذه الحلول الثلاثة محل استشارة شعبية.

فإما الانفصال(La sécession)، وفي هذه الحالة تغادر فرنسة الجزائريين الذين يعبرون عن إرادة الانفصال عنها، و الذين سينظمون بلادهم التي يعيشون عليها بمعزل عنها[٥].

غير أن الجنرال ديغول كان لا يحبذ مطلقا هذا الحل، وكان مقتنعاً أنه أمر مستبعد، وإن حدث فسيؤدي إلى كارثة حسب اعتقاده، حيث "سيفتح الباب لمعاناة مفزعة، وفوضى سياسية بشعة وعمليات ذبح معممة، ودكتاتورية شيوعية عدوانية" حسب تعبيره.

ولهذا دعا الجزائريين أن يستعيذوا من هذا الشيطان كما قال، لأنه "إذا بدا نتيجة نحس استثنائي أن هذا الحل يجسد إرادتهم، فإن فرنسة ستتوقف بكل تأكيد عن تسخير الملايير من أجل خدمة قضية خاسرة"[٦]، في إشارة منه، كما يبدو للإعتمادات المالية الضخمة التي سخرتها لتحقيق مشروع قسنطينة الذي أعلن عنه كما هو معروف من مدينة قسنطينة يوم ٠٣ أكتوبر (تشرين الأول) ١٩٥٨.

ومن أجل استبعاد هذا الحل، أكد أنه في حالة إقرار هذا الخيار، فإن الجزائريين – من كل الأصول – الذين يرغبون في البقاء فرنسيين سيكون لهم ذلك، وستحقق فرنسة لهم رغبتهم، حتى ولو اقتضى الأمر تجميعهم في مناطق معينة.

ولكي يفرغ هذا الخيار من محتواه، فيصبح شيئاً غير مرغوب فيه بالنسبة للناخبين، قرر ضمنياً أنه في هذه الحالة سيتم فصل الصحراء، خاصة أن هذا الفضاء الواسع ازدادت أهميته كمجال للتجارب النووية[٧] ولاستغلال الغاز والبترول، وهما عنصرين حيويين تفتقر إليهما فرنسة، ولهذا أكد: «أن كل الإجراءات ستتخذ من أجل استغلال البترول الذي يعد ضروريا لفرنسة و لكل العالم الغربي»[٨].

ثم تطرق بعد ذلك للخيار الثاني، وسماه الفرنسة الكاملة(Francisation complète) وهو حل يدافع عنه المستوطنون ومعظم قادة الجيش الفرنسي في الجزائر، وعلى رأسهم الجنرالين شال، وماسي ولكن الجنرال ديغول عبر في العديد من تصريحاته الأخرى عن عدم إيمانه بهذا الحل، لأنه إجراء غير عملي ولهذا يبدو أنه لأسباب سياسية، تحاشى عن قصد استخدام مصطلح الإدماج (intégration) الذي دأب المستوطنون، وحلفاءهم داخل مؤسسة الجيش على المطالبة بتحقيقه.

وتتمثل الفرنسة التامة في المساواة المطلقة، فيكون بموجبه للجزائريين الحق في الوصول إلى كل الوظائف السياسية والإدارية والقضائية في الدولة، ويكون لهم حق الانتساب إلى كل المصالح العامة(Services publiques)، ويستفيدون في مجالات الأجور، التعليم والضمان الاجتماعي والتكوين المهني من كل الامتيازات المكفولة لبقية المواطنين، وبالتالي يصبحون جزءا لا يتجزأ من الشعب الفرنسي، الذي سيمتد هكذا، وبصورة فعلية من دونكارك (Dunkerque) إلى تامنراست.

أما الخيار الثالث الذي كان يؤمن به، ويعتقد أن الأغلبية العامة من سكان الجزائر تبناه، ويعتبره حلاً مناسباً للمشكلة الجزائرية، فهو حكم الجزائريين بالجزائريين (Gouvernement des algériens par les algériens) وبمساعدة فرنسة، مع قيام وحدة وثيقة معها في مجالات الاقتصاد، و التعليم والدفاع، والعلاقات الخارجية[٩].

وإذا قبل الجزائريون هذا الخيار، فإن الجنرال ديغول يشترط في هذه الحالة أن يكون نظام الحكم في الجزائر فدراليا، حتى يكون لمختلف المجموعات التي تعيش في

الجزائر من "الفرنسيين، العرب، القبائل الميزابيين...إلخ" حسب تعبيره، الضمانات الخاصة بحياتهم الشخصية في إطار التعاون فيما بينهم.

ومن أجل أن يغري قادة جبهة التحرير الوطني بالقبول بهذا الخيار، ذكرهم بأنه قد مضى عام كامل منذ اعتماد نظام المجموعة الانتخابية الواحدة، فأصبحت المجموعة المسلمة تمثل أغلبية الوعاء الانتخابي، وأن الجزائريين هم من يقرر مستقبلهم السياسي حال عودة السلم، وأن الجميع مهما كانوا يحق لهم المشاركة في هذه الاستشارة الشعبية، وهو يعنى ضمنيا أن جبهة التحرير الوطني يحق لها المشاركة في هذا الاستفتاء، ولهذا اعتبر أن الثورة لم يعد لها ما يبررها.

وبعد ذلك جدد عرض مضمون سلم الشجعان على الحكومة المؤقتة، ولكن مع تدابير سياسية أكثر وضوحاً، فقال(١٠): «إذا كان أولائك الذين يقودون الثورة يطالبون بأن يكون للجزائريين الحق في تقرير مصيرهم بأنفسهم، إذن فإن كل الطرق مفتوحة...، وإذا كان الرجال الذين يشكلون المنظمة السياسية للثورة، لا يودون أن يتعرضوا للإقصاء من المناقشات، ثم الانتخابات، وما ينتج عنها من مؤسسات تتكفل بترتيب مصير الجزائر، وتضمن حياتها السياسية، فإنني أضمن أن تكون لهم، مثل كل القوى الأخرى- لا أكثر، ولا أقل- المكانة، والحصة التي تتيحها لهم أصوات المواطنين، فلماذا ستستمر من الآن فصاعدا المعارك المقيتة، والاعتداءات التي ما تزال تدمي الجزائر؟».

وجدد رفضه الاعتراف بالحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، كممثل شرعي ووحيد للشعب الجزائري، واعتبر أن أعضاءها يمثلون مجموعة من القاصرين العازمين على بناء دكتاتورية شمولية بواسطة القوة والرعب ويعتقدون أنهم يستطيعون أن يجبروا الجمهورية الفرنسية على منحهم امتياز التفاوض معها لتحديد مستقبل الجزائر، والتعامل معهم كحكومة.

وأكد أن[١١]:« مصير الجزائر يملكه الجزائريون أنفسهم، ليس كما يفرضه عليهم السكين والرشاش.

ولكن تبعاً للإرادة التي يعبرون عنها شرعياً عن طريق التصويت العام...».

وانتظر بعد ذلك ردود الفعل على هذا العرض، حيث قبلت جبهة التحرير الوطني مبدأ تقرير المصير ولكنها رفضت أن يجري في وجود جيش احتلال، وعلق على هذا الموقف بقوله: «ماذا يتصور هؤلاء الفلاقة (Fellaghas)[١٢]؟ هل يعتقدون أنه يمكن بضربة عصا سحرية حل كل هذه المشاكل؟».

وأضاف يقول: «وفي المقابل، يوجد أناس من مواطنينا، ومنهم عسكريون، يريدون إبادة جبهة التحرير الوطني، كما لو أن هذا الأمر ممكن، ويوجد من يحلمون بالجدل مع "الفلاقة" في مزايدة مستحيلة». في إشارة منه لأنصار التفاوض مع جبهة التحرير الوطني.

وكتب الجنرال ديغول إلى رئيس حكومته، السيد ميشال دوبري (Michel Debré)، وكان يدرك حزنه العميق على الجزائر الفرنسية، ووساوسه وهو يعرض سياسة تقرير المصير أمام البرلمان، فقال له[١٣]: «حافظ على رباطة جأشك بحق السماء، لا يجب أن نأبه بأشقياء فرحات عباس، ولا يجب أن ندخل في جدل معهم ولنتركهم يتحدثون عن مليون قتيل في الجزائر، وثلاثة ملايين محتجز، أما بالنسبة للمجلس فكن واثقاً وهادئاً».

وهكذا عرض ميشال دوبري مشروع تقرير المصير على البرلمان، ذي الأغلبية المريحة الموالية لديغول فكانت نتائج التصويت التي أعلن عنها بعد منتصف نهار يوم ١٥ أكتوبر (تشرين الأول) ١٩٥٩ في مصلحته، إذ وافق على حق تقرير المصير ٤٤١ نائباً، مقابل معارضة ٢٣ نائباً فقط.

وبعد أن تخطى الجنرال ديغول بسهولة عقبة المؤسسة التشريعية، لم يبق أمامه إلا عقبة المتطرفين من المستوطنين الأوروبيين في الجزائر، والعديد من ضباط الجيش الفرنسي في الجزائر، الذين كانوا يعتبرون أن تقرير المصير معناه القضاء على الجزائر الفرنسية وتحويل النصر العسكري الفرنسي في الجزائر – حسب اعتقادهم – إلى هزيمة سياسية، ولهذا وجه رسالة إلى القوات المسلحة، ورد فيها ما يلي(١٤):« لقد تحملت مسؤولي، واعتمدت على خبرتي، فحددت ما يجب علينا فعله في الجزائر... إحلال الأمن تماماً [إلحاق الهزيمة العسكرية بجيش التحرير الوطني]، وفيما بعد ضمان حرية الاستفتاء الذي سيحدد من خلاله الجزائريون مصيرهم بأنفسهم ...ينبغي إذن أن تكون هذه الاستشارة حرة تماماً، وإلا فلن نجد للمشكلة حلاً حقيقياً».

وجدد خلال مؤتمر صحفي عقده يوم ١٠ نوفمبر (تشرين الثاني) ١٩٥٩ دعوته إلى زعماء الثورة لكي يناقشوا مع الحكومة الفرنسية في جو يسوده الهدوء، الشروط السياسية والعسكرية لإنهاء القتال، ومما قاله(١٥): «...إن اختيارهم سيكون حراً تماماً، سيكون كذلك، لأن فرنسة تريد حل المشكلة بشكل جذري سيكون الخيار كذلك حراً، لأنني التزمت بأن يتمكن كل الجزائريون من المشاركة في هذه الاستشارة من دون أن يتعرضوا إلى أي إكراه، مهما كان المكان الذي أتوا منه، ومهما كان برنامجهم، وستكون لهم مساهمة ليس فقط في الاستفتاء، ولكن كذلك في المداولات التي تسبقها بغرض الاتفاق على آليات الاستفتاء والمشاركة في الحملة الانتخابية».

واعتبر الجنرال ديغول في مذكراته(١٦): «أن الخطوة الحاسمة قد تم تجاوزها، غير أن تسوية القضية كان يستلزم – حسب تعبيره – المزيد من الوقت والقتال، والأزمات، والمساومات، وأن فرنسة أعلنت أنه يتعين على الجزائريين، أي المسلمين أن يختاروا مصيرهم، ولم تقرر قط ذلك بالنيابة عنهم، بحجة شعار "الجزائر الفرنسية"، وأنها كانت تتوقع أن تصبح الجزائر دولة، وأن هذه الدولة يمكن أن تتخلى عنها تماماً، أو تتعاون معها».

وإذا كانت جبهة التحرير الوطني قد رفضت عرض الجنرال ديغول، واشترطت أن يجري استفتاء تقرير المصير من دون قيود، وتحت إشراف الأمم المتحدة، وهو ما ظل الجنرال ديغول يرفضه، فإن المستوطنين، وقادة الجيش الفرنسي في الجزائر اعتبروا أن الجنرال ديغول، الذي عاد بفضلهم إلى السلطة قد طعنهم في الظهر، وأن هذا العرض هو مقدمة لتسليم الجزائر على طبق من ذهب إلى جبهة التحرير الوطني، وأنه حوّل الانتصارات العسكرية للقوات الفرنسية إلى هزيمة سياسية، ولهذا تطور الموقف بشكل خطير، وأدى إلى تصريحات نارية أطلقها الجنرال ماسي(Massu) ضد الجنرال ديغول، وأعقبتها ثورة المستوطنين الفرنسيين في الجزائر ضد السياسة الجزائرية للجنرال ديغول يوم ٢٤ جانفي (كانون الثاني) ١٩٦٠، أو ما سمي بثورة الحواجز (Les Barricades)[١٧].

وهكذا، فقد كان الجنرال ماسي، أبرز الجنرالات الفرنسيين الذين أداروا الحرب ضد جيش وجبهة التحرير الوطني، حيث قاد الفرقة العاشرة لقوات المظليين، كان المستوطنون يعتبرونه بطل معركة مدينة الجزائر التي خاضها عام ١٩٥٧ ضد جبهة التحرير، وتمكن من تفكيك خلاياها وتنظيماتها في هذه المدينة الحيوية، كما شارك بقواته في العدوان الثلاثي على مصر في خريف ١٩٥٦، وكان من أبرز القادة العسكريين الذين نفذوا مخطط شال، كما عين قائدا لجيش منطقة الجزائر، وكان أكثر جنرالات الجيش الفرنسي شعبية في أوساط المستوطنين في الجزائر، ويعتبر الجنرال ماسي أن أسباب هذا التأثير، تتمثل في: معركة الجزائر، وقيادته لحركة ١٣ ماي (أيار) ١٩٥٨ التي أطاحت بالجمهورية الرابعة التي اتهمت بالعجز في مواجهة الثورة الجزائرية، كما أنه يتقاسم معهم نفس الأفكار، ونفس الآمال، حول ضرورة الحفاظ على الجزائر الفرنسية، مهما كان الثمن.[١٨]

ولهذا على الرغم من أن الجنرال شال، كان من أنصار الجنرال ديغول منذ انضمامه إلى المقاومة الفرنسية التي قادها الأخير بعد سقوط فرنسة في قبضة الألمان خلال

الحرب العالمية الثانية، إلا أنه كان من أشد أنصار "الجزائر الفرنسية" داخل مؤسسة الجيش، و لهذا أعلن معارضته لتوجهات الجنرال ديغول التي تضمنها خطاب ١٦ سبتمبر (أيلول) ١٩٥٩ حول تقرير المصير.

ففي حوار له مع الصحفي الألماني الشهير كمبسكي(Kempskis) شن هجوماً شديداً على السياسة الجزائرية للجنرال ديغول، حيث قدمه الصحفي كمبسكي للقراء على أنه[١٩]: « الناطق الرسمي باسم الأوساط العسكرية الفرنسية في الجزائر، التي تظهر عدم رضاها بشكل متزايد على سياسة ديغول».

ففي سؤال للصحفي حول ما إذا كان للجيش القدرة على فرض تصوره لإدارة الحرب، أجاب ماسي قائلا[٢٠]: « إن الجيش لديه القوة، وإذا كان لم يظهرها لحد الآن، فذلك لأن الفرصة لم تكن مناسبة ولكنه سيستعملها إذا اقتضى الوضع ذلك، إننا لا نفهم سياسة الجنرال ديغول..».

وسأل الصحفي الألماني الجنرال ماسي، عما إذا كان الجيش، يطيع كل أوامر الجنرال ديغول من دون تحفظ ؟ فأجابه، بعد تردد، فقال[٢١]: «أنا شخصياً، وأغلبية ضباط القيادة، لا ننفذ من دون شروط أوامر رئيس الدولة".».

وكان لهذا التصريح آثارا مدوية في فرنسة، و رغم نفي الجنرال ماسي لمضمونه، إلا أن الجنرال ديغول عزله من منصبه، وأبرزت صحيفة صدى الجزائر، الواسعة الانتشار هذا التطور على صفحتها الأولى يوم ٢٣ جانفي (كانون الثاني) ١٩٦٠ بعنوان[٢٢] «الجنرال ماسي يقال من منصبه».

وكان هذا الحدث بمثابة الشرارة التي فجرت ثورة الحواجز في مدينة الجزائر خلال اليوم الموالي واستمرت أسبوعاً كاملاً، وهي حركة عصيان مدني دموية، قام بها المستوطنون، وتعاطف معهم العديد من ضباط الجيش، بما فيهم الجنرال شال نفسه، رفضاً لعزل الجنرال ماسي، ولسياسة الجنرال ديغول فيما يتعلق بتقرير المصير.

وقد اعترف الجنرال ديغول في مذكراته بخطورة هذه الحوادث، ووصف في حديث إذاعي يوم ٢٥ جانفي (كانون الثاني) ١٩٦٠ ما حدث في اليوم السابق بأنه[٢٣] «ضربة قاصمة ضد فرنسة"، ووقف يوم ٢٩ جانفي (كانون الثاني) ١٩٦٠ من جديد أمام المذياع، وظهر على شاشة التلفزيون مرتديا لباسا عسكريا، في تلميح إلى خطورة الموقف، وأكد أن حق الجزائريين في تقرير مصيرهم الذي أوضحه رئيس الجمهورية، وقررته الحكومة، وأقره البرلمان، وتبنته الأمة الفرنسية، هو المخرج الوحيد والممكن، وطمأن المستوطنين على مستقبلهم، ودعا الجيش إلى الالتزام بالانضباط، و أن يكون تصرفه محققا لمبدأ "سيادة القانون"، وطلب المساندة من الشعب الفرنسي، وختم كلامه بموقف حازم من المتمردين، فقال[٢٤]: «في الوقت الذي يحلم فيه المجرمون، أن يغتصبوا السلطة، متذرعين بالقرار الذي اتخذته بشأن الجزائر، يجب أن يعلموا في كل مكان، وأن يعلموا جيداً، أنني لن أتراجع عن قراري»· ونتيجة لهذا الموقف الصارم انهارت حركة التمرد، وأحيل تسعة عشر شخصاً من قادة هذا العصيان أمام محكمة عسكرية[٢٥]، وبهذا تجاوز الجنرال ديغول عقبة خطيرة·

ورغم الأزمة الحادة، و التهديد الخطير لسلطة الدولة وهيبتها التي تسببت فيها ثورة «الحواجز» نتيجة رفض المستوطنين و حلفائهم السياسيين و العسكريين لمبدأ تقرير المصير، إلا أن اعتقاد الجنرال ديغول ظل قوياً في أن مبدأ تقرير المصير هو المخرج الأخير للمشكلة الجزائرية، حتى ولو تمكنت القوات الفرنسية من تحقيق نصر كامل، ولهذا جدد التأكيد على هذا الأمر في كلمته التي ألقاها يوم ٢٩ جانفي (كانون الثاني) ١٩٦٠، ومما ورد فيها قوله[٢٦]: «···إننا نقاتل في الجزائر تمرداً استمر منذ أكثر من خمس سنوات، وإن فرنسة تواصل بشجاعة بذل الجهد الضروري لتحقيق النصر، ولكنها تريد أن تصل إلى سلم حقيقي···· وبعد ذلك نتصرف بالطريقة التي نحول بها دون ضياع الجزائر لأن هذا الأمر إذا حدث سيكون كارثة لنا وللغرب»·

وأكد أن[٢٧]: «الجزائريين هم الذين سيقولون ماذا يريدون أن يكونـوا، من دون أي إملاء، لأنه إذا لم تكن إجابتهم هي الإجابة الحقيقية، فإنه يمكن أن نحقق لفترة معينة نصراً عسكرياً، ولكن شيئاً جوهرياً لن يتم تحقيقه، وعلى العكس من ذلك، يمكن توقع أن يحدث أي شيء، و لهذا اعتقد أنه من فائدة فرنسة أن تكون للجزائريين القدرة على كشف إرادتهم بكل حرية وكرامة وأمن»·

وفي يوم ٠٤ نوفمبر (تشرين الثاني) ١٩٦٠ ألقى خطاباً، أثـار ضـجة كبيـرة فـي الأوساط الفرنسية وخاصة بين الشخصيات المتمسكة "بالجزائر الفرنسية"، ومما جـاء فيه[٢٨]: «إنني قررت أن أشق طريقاً جديداً لفرنسة···هذا الطريق يوصل، ليس إلـى جزائر يحكمها الوطن الأم الفرنسي، ولكن إلى الجزائر الجزائرية، وهذا يعني جزائر حرة، جزائر يقرر سكانها مصيرهم بأنفسهم···هذه الجزائر يمكن بناؤها مع فرنسة، أو من دونها···وإذا كان لا بد من قطيعة عدائية، فإننا لن نلح على البقاء إلى جانب أناس يرفضوننا··» ومما أثار أكثر هيجان أنصار الجزائر الفرنسية قولـه[٢٩]: «إن قـادة المتمردين الذين استقروا خارج الجزائر منذ ست سنوات، يتحدثون دائماً منـذ زمـن بعيد عن أنهم حكومة الجمهورية الجزائرية التي لا توجد الآن، ولكنها ستنشـأ يومـاً ما»·

ولقد اعتبر أنصار الجزائر الفرنسية هذا الموقف مؤشر على أن ديغول قد حسم خياره المتمثل في ترك الجزائر لقمة سائغة في يد جبهة التحرير الـوطني، ولهـذا صـرح الجنرال صلان (Salan) القائد العام السابق للقوات الفرنسية في الجزائر، من ملجئـه في أسبانيا، أنه:« إذا قرر فرنسيو الجزائر القتال من أجل الجزائر التي هـي مسـقط رأسهم، فإنني سأذهب هناك، وأقاتل إلى جانبهم»·[٣٠]

وحسب شهادة النقيب بيار سارجون (Pierre Sergent) الذي كـان يـؤمن بـالجزائر الفرنسية التي تتحقق فيها المساواة الكاملة بين جميع سكانها، فإن الجنـرال صـلان، القائد العام السابق للقوات الفرنسية في الجزائر، قد وافق في يوم ٠٧ ديسمبر (كـانون

الأول) ١٩٦٠على مساع لدفع الجيش الفرنسي في الجزائر إلى القيام بحركة تمرد ضد الجنرال ديغول منتهزاً زيارته للجزائر، لأنّ "مسار تصفية الجزائر الفرنسية قد بدأ في تنفيذه بشكل جوهري، وقد ضاعف الجنرال ديغول من إيقاعه، فإذا نجح خلال شهر جانفي في كسب دعم الشعب بواسطة الاستفتاء فسيتم بلا شك فقدان الجولة"، و كلف النقيب بيار سارجون بإنجاز مهمة مستعجلة وسرية لدى الجنرال جوهو(Jouhaud)، أحد قادة الجيوش الفرنسية المرابطة في الجزائر وبعض ضباط الجيش للقيام بحركة تمرد بمناسبة جولة الجنرال ديغول في الجزائر، غير أن هذا المسعى فشل، فقد رفض ضباط الجيش الخروج عن الشرعية، و القيام بمغامرة غير محمودة العواقب، ومما ورد في ردهم الذي أبلغه العقيد ماسلو(Masselot)[٣١] إلى النقيب بيار سارجون(Pierre Sergent):« تعالي يا سارجون، إننا نرفض الاستجابة لطلبك، إننا نعتقد أن الوضع العام غير ملائم ...إننا نعتقد أنه ليس لدينا قوات بحرية، ولا طيران، وأن كل هذا الأمر مجرد مغامرة لن توصل إلى شيء، أذهب، وانقل إلى جوهو هذا الرد السلبي».[٣٢]

وعلى الرغم من أن خصوم الجنرال ديغول قد فشلوا في جر الجيش إلى التمرد عن سلطته إلا أن المسألة الجزائرية ازدادت تعقيدا، بسبب فشل مخطط العسكري للجنرال شال في القضاء على الثورة وتكثيف جبهة التحرير الوطني لحرب العصابات داخل الجزائر وعلى حدودها مع المغرب وتونس وقيامها بعمليات مسلحة في فرنسة نفسها، ورفضها المطلق لسلم الشجعان، ولمشروع قسنطينة وكسبها مزيداً من الدعم العربي والدولي، وتحولها إلى قضية مألوفة داخل منظمة الأمم المتحدة وهو ما جعل المستوطنين الأوروبيين يدركون أن أيامهم في الجزائر أصبحت معدودة، فدفعوا الأوضاع في الجزائر نحو الانفجار، كما سنرى فيما يأتي.

ثانياً–مظاهرات ديسمبر (كانون الأول) ١٩٦٠:

١– **انفجار الأحداث**: في يوم ١١ نوفمبر (تشرين الثاني) ١٩٦٠ قام المستوطنون الأوروبيون الجزائر بمظاهرات عاصفة بمناسبة إحياء هدنة ١١ نوفمبر (تشرين الثاني) ١٩١٨ التي أنهت الحرب العالمية الأولى لمصلحة الحلفاء، ومنهم فرنسة، واحتجاجاً على خطاب الجنرال ديغول الذي ألقاه يوم ٠٤ نوفمبر (تشرين الثاني)١٩٦٠ وتحدث فيه عن "الجمهورية الجزائرية التي لا توجد الآن، ولكنها ستنشأ يوما ما»، ومما زاد في هيجانهم اعتزام الحكومة تنظيم استفتاء" له علاقة بتنظيم السلطات العمومية في الجزائر، وخاصة تشكيل هيئة تنفيذية ومجلس تشريعي له سلطة تشمل مجموع المقاطعات الجزائرية، وهو ما اعتبره المستوطنون الأوروبيون، بمثابة بداية تشكيل حكومة جزائرية، وأن ديغول يهيئ الظروف لتسليم الحكم في الجزائر للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية.[٣٣]

وكان الحديث في أوساط المتطرفين قاسياً ضد شخص الجنرال ديغول، وضد زيارته للجزائر، ومن بيت الأحاديث التي كانوا يتداولونها قولهم[٣٤]: « كيف يجرؤ هذا الخائن، وهذا الوغد على المجيء ليتحدانا في بيتنا....سيرى أي استقبال سننظمه له».

ولهذا قررت جبهة الجزائر الفرنسية(Front de l'Algérie française) إعلان إضراب عام لمدة أربعة وعشرين ساعة بالتزامن مع وصول ديغول إلى الغرب الجزائري[٣٥]، ووزعت آلاف المناشير في مدينة الجزائر وتضمنت التعليمات الآتية:« يجب أن تتوقف الحياة في مدينة الجزائر، إن حركة السيارات المدنية تعتبر ممنوعة، وممنوع كذلك فتح المحلات التجارية وإلا تعرضت للتخريب».

وابتداء من الساعات الأولى من صبيحة ٠٩ ديسمبر (كانون الأول) ١٩٦٠، وهو اليوم الأول من جولة رئيس الجمهورية يجب على السكان الأوروبيين التظاهر في مركز المدينة للتعبير عن غضبهم وازدرائهم للزيارة «التي تجرأ الجنرال ديغول على القيام بها إلى الجزائر».[٣٦]

وهكذا ففي يوم الجمعة ٠٩ ديسمبر (كانون الأول) ١٩٦٠، وفي الوقت الذي كان فيه الجنرال ديغول ينزل من الطائرة الرئاسية في وهران برفقة السيد لويس جوكس (Louis Joxe) وزير الشؤون الجزائرية، حولت جبهة الجزائر الفرنسية مدينة الجزائر إلى بلدة ميتة بواسطة إضراب شامل، وبدأ المتظاهرون يتجمعون في مركز المدينة وجرت مشادات محدودة بينهم وبين قوات الأمن، وجرح مئات الأشخاص من الطرفين.

وفي عين تموشنت، وهي المحطة الأولى من جولة الجنرال ديغول في الجزائر حدثت صدامات بين مسلمين كانوا يرددون عبارة "الجزائر الجزائرية"، وبين عدد من المستوطنين الأوروبيين الذين كانوا يهتفون بحياة الجزائر الفرنسية.

وفي يوم ١٠ ديسمبر (كانون الأول) برهنت جبهة الجزائر الفرنسية عن سلطتها في أوساط أوروبي مدينة الجزائر الذين استجابوا بنسبة ١٠٠% للإضراب العام الذي دعت إليه، وكان الرهان التالي بالنسبة لها هو إنزال آلاف المتظاهرين إلى الشارع والضغط على الجيش، وخاصة المظليين للقيام بحركة تمرد خاصة أن الجنرال ديغول هذه المرة موجود في الجزائر، بعيداً عن قصر الإيلزي فنجحت في إنزال أعداد هائلة من المستوطنين إلى الشوارع، وأدى ذلك إلى صدامات عنيفة مع مختلف أجهزة الأمن، ولكنها فشلت في جر الجيش إلى العصيان.

وأمام خطورة الوضع في مدينة الجزائر ترك القائد العام للقوات الفرنسية في الجزائر الجنرال كريبان (Crépin) الوفد الرئاسي، والتحق جوا بالمدينة، وأخطر المفوض العام جون موران (Jean Morin) بأن الاستخبارات العسكرية جمعت معلومات عن احتمال قيام مستوطنين متطرفين بمحاولة اغتيال للجنرال ديغول عند مدخل مدينة أورليون فيل (Orléans-ville)، الشلف حاليا، مما جعل الموكب الرئاسي يغير مساره في آخر لحظة.

أما الجنرال ديغول فقد تعمد تجاهل الأحداث، ولم يشر إليها في تصريحاته وواصل جولته مروجا لأفكاره في كل محطة من محطاته، فخاطب الجماهير التي استقبلته في عين تموشنت قائلاً: «بين فرنسة الجديدة وهذه الجزائر الجديدة سيتم إبرام عقد جديد، حقا إنكم تنحدرون من عرقين مختلفين كثيراً، ومع ذلك أنتم جميعا جزائريون، وتحبون جميعا الجزائر، عليكم أن تتعاونوا من أجل بنائها معاً، هذا واجبكم، وهذه مصلحتكم ....عليكم بناء جزائر الأخوة التي يجب أن تصنع بتعاون كل الطوائف حيث يتمتع الجميع بنفس الحقوق والواجبات، مرة واحدة وبصورة نهائية»[٣٧]. وفي مدينة تيزي وزو صرح قائلاً[٣٨]: «إنني مقتنع بأنه سيأتي يوم تتصافح فيه الأيدي، فالجزائر الجديدة هي للجزائريين، لمختلف الجماعات التي تتشكل منها......».

ومما قاله في مدينة بجاية: «إننا نقترب من الهدف (الجزائر الجديدة)، حيث إن الصيحات التي تطلقونها كافية للدلالة على هذا الأمر». [٣٩]

غير أن يوم ١١ ديسمبر (كانون الأول) ١٩٦٠ كان منعرجا هاما لهذه الأحداث، حيث تحرك المسلمون بكثافة في مظاهرات مضادة، فتجمع مئات الشباب والأطفال بتواطؤ من ضباط الشعب الإدارية الحضرية (Sections administratives urbaines) الذين كانوا يأملون أن يواجهوا بهم مظاهرات المستوطنين، غير أن جبهة التحرير الوطني استغلت هذا الفرصة، فرفع المتظاهرون المسلمون أعلامها، وهتفوا بحياة رئيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، السيد فرحات عباس، عوضاً عن ديغول وطالبوا باستقلال الجزائر، بدل الجزائر الجزائرية، و تحدث السيد ليونيل ديران Lionel (Durand) مراسل مجلة نيوزويك (Newsweek) الأمريكية في تقريره الذي نشر يوم ٢٦ ديسمبر (كانون الأول) أن المتظاهرين كانوا يحملون الأعلام الوطنية، ويطالبون بتسلم فرحات عباس السلطة في الجزائر، وأن أحد المسلمين قال له[٤٠]: «هذه هي أصواتنا، وكلنا مع جبهة التحرير الجزائرية الإسلامية»، وهو ما يدل على أن الجنرال ديغول قد خسر معركة كسب الجماهير المسلمة نهائياً.

وإذا كان تدخل أجهزة الأمن الفرنسية لمواجهة مظاهرات الأوروبيين لم يخلف إلا جرحى، رغم ضراوة هذه المظاهرات، وتحديها لإرادة السلطة الشرعية ولمؤسساتها، فإن قمعها لمظاهرات المسلمين كان شديدا، وخلف عدداً كبيراً من الضحايا.

ولقد كتب المراسل الخاص لجريدة L'intransigeant (المتصلب) الفرنسية، ألان دي سدوي Alain De Sedouy) في مقالة بعنوان "الزواف يجتاحون القصبة"، وهم عناصر الرماة الجزائريين أن[٤١]: «الزواف و الجندرمة (الدرك) قد صعدوا منذ بداية الظهيرة هجومهم على القصبة، وهي الحي العربي العتيق بمدينة الجزائر التي أصبحت مركزاً مظاهرات المسلمين الموالية لجبهة التحرير».

وجرى اعتقال أربعة آلاف (٤٠٠٠) شخص في مدينة الجزائر وحدها، وأطلق سراح بعضهم، لكن عمليات الاعتقال و الاستجواب استمرت، خاصة بالنسبة للمتظاهرين، وحملة الأعلام الذين تعرفت عليهم مصالح الاستعلامات من الصور التي وثقت هذه الأحداث.

وذكرت الرواية الرسمية الفرنسية أن هذه المواجهات الدموية تسببت فيها أقلية موالية لجبهة التحرير وحفنة من المحرضين الأوروبيين، و في هذا الصدد أشار عدد من الملاحظين إلى أن "المناخ الذي جرى خلقه في مدينة الجزائر خلال ٤٨ ساعة من مظاهرات الأوروبيين دفاعاً عن فكرة "الجزائر الفرنسية" قد منح لجبهة التحرير الوطني فرصة غير متوقعة لإبراز سلطتها على الشارع المسلم، ففي كل مكان سجلت مواكب من المسلمين الذين يحملون أعلام جبهة التحرير الوطني ويرددون شعارات موالية لها.

وذكر القائد العام للقوات الفرنسية في الجزائر، الجنرال كريبان، أن هذه الأحداث يقف ورائها محرضون من بين المسلمين والأوروبيين على حد سواء وأن الجيش سيفرض النظام.[٤٢]

غير أن الصدامات الدموية استمرت في مدينة الجزائر يوم ١٢/١٢/١٩٦٠م، وخاصة في حي القصبة وكانت الحصيلة الرسمية المؤقتة: ٠٩ قتلى، ومئات الجرحى، كما شملت الأحداث مدينة وهران وبدرجة أقل مدن أخرى مثل البليدة، وكانت حصيلة يومين من الأحداث حسب الإحصائيات الفرنسية الرسمية: ٩٠ قتيلاً في مدينة الجزائر و٦٩ قتيلاً في وهران، بالإضافة إلى ١٥٠٠ جريح.

وكانت لهذه الأحداث أصداء واسعة على الساحة العالمية، وهو ما سأوضحه فيما يأتي:

٢–**ردود الفعل حول الأحداث**: كان اهتمام الصحافة الدولية منصباً على الجزائر لتغطية زيارة ديغول ولمعرفة طبيعة الحل السياسي الذي يروج له، وموقف السكان المسلمين من سياسته الجديدة، ولهذا جرى تغطية أحداث ديسمبر بشكل واسع، وكان لها صدى كبيراً على الساحة الدولية، وسجلت ردود فعل مختلفة حولها.

فقد تجاهل الجنرال ديغول الأحداث الدامية التي واكبت زيارته للجزائر، وواصل رحلته الاستطلاعية والدعائية لحمل الناخبين على الموافقة على إصلاحاته الخاصة بالجزائر التي ينوي عرضها عليهم في استفتاء تقرير المصير الذي سينظمه يوم ٠٨ جانفي (كانون الثاني) ١٩٦١، إلا أنه لما عاد إلى فرنسة استخلص الأفكار الآتية من زيارته للجزائر وهي:

– أن جولته قد بعثرت مخططات الناشطين الأوروبيين في الجزائر الذين فشلوا في جر القوات المسلحة للانضمام إلى مخططهم على الأقل في الوقت الراهن.

– أنه رغم شدة المعارضة، وضراوة الأحداث، فإنه لن يغير من سياسته.

– أنه من الضروري اتخاذ مبادرة عاجلة لوضع حد للمعارك، سواء ببعث محادثات ميلان(Melun) من جديد مع الحكومة المؤقتة، أو الإعلان عن هدنة من جانب واحد، كتعبير عن حسن النية.

- ولكن نجاح أي سياسة يتطلب القيام بإجراءات قوية وفورية لتأكيد قوة الدولة وسطوتها، ولهذا اتخذ سلسلة من التدابير العقابية، حيث جرى اعتقال ١٠٠٠ شخص، منهم ٦٠٠ أوروبي، وصادق مجلس الوزراء على مجموعة من القرارات منها:
- فرض حظر التجول ابتداء من الساعة الثامنة مساء في كل المدن الجزائرية التي جرت فيها الأحداث، واعتبر تجمع أكثر من ستة أشخاص ممنوعاً.
- فصل ٤٠ موظفاً يعملون في الجزائر من وظائفهم بتهمة المشاركة في الإضراب الذي دعت إليه جبهة الجزائر الفرنسية.
- حل جبهة الجزائر الفرنسية، وكذلك الجبهة الوطنية من أجل الجزائر الفرنسية التي شكلت خلال شهر جويلية ١٩٦٠م وضمت شخصيات من اليمين المتطرف، مثل جون ماري لوبان(Jean-Marie Le Pen)، و العقيد طومازو(Thomazo)، خاصة أن التقارير أشارت إلى أن الأوساط الرسمية المطلعة في مدينة الجزائر تعتبر أن العناصر النشطة من الأوروبيين المعارضين لمشروع الجنرال ديغول "الجزائر الجزائرية" هم المسؤولين عن الأحداث".(٤٣)

ولقد أكد الجنرال ديغول عزمه على تنظيم الاستفتاء، لأن إلغاءه يصب في مصلحة جبهة التحرير الوطني والمستوطنين المتطرفين، على حد سواء حسب اعتقاده.

أما الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، فقد كانت مظاهرات ١١ ديسمبر (كانون الثاني) ١٩٦٠، وما حملته من شعار "الجزائر المسلمة"، الذي يعنى رفض مشروع الجزائر الجزائرية، والجزائر الفرنسية مفاجئة لها، إذ لم يكن أحد بما في ذلك مصالح الاستخبارات الفرنسية يعتقد أن مظاهرات بهذه الشدة والشمولية، وبهذا الشعار الراديكالي، يمكن أن تحدث، بالنظر إلى كثافة الحضور الأمني الفرنسي وعمليات القمع القاسية التي تعرض لها السكان المسلمون منذ ست سنوات، ونجاح القوات

الفرنسية في إضعاف حضور جبهة التحرير الوطني في المدن، وخاصة مدينة الجزائر، منذ نجاح الجنرال ماسي في تفكيك تنظيمها في هذه المدينة.

ولهذا كانت هذه المظاهرات مفاجئة سارة، وبرداً وسلاماً على الحكومة المؤقتة، التي كانت تعاني من صراعات داخلية، ومن عجز عن تقديم المساعدات الضرورية للثوار المرابطين في الجبال الجزائرية.

ففي مذكرة إعلامية، سرية للغاية، حول الوضعية في أوساط الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية في تونس، بعد أحداث الجزائر، تم الحصول على معلوماتها في سويسرا من الطبيب بولحروف، ممثل جبهة التحرير الوطني في روما، ورد أن: «وزراء جبهة التحرير الوطني اعتبروا أن مظاهرات شعبية مثل تلك التي جرت في الجزائر، ووهران، ومدن جزائرية أخرى، لم يكونوا يتوقعونها بالنظر إلى الوضعية السياسية التي كانت سائدة قبل زيارة ديغول إلى الجزائر».[٤٤]

أما الوزير في الحكومة المؤقتة، السيد عبد الحفيظ بوصوف، فأبدى تفاؤله ولكنه أكد أنه لم يفكر قط في إمكانية أن تتدهور الأمور بهذه السرعة بالنظر إلى الضغط الذي يمارسه الجيش الفرنسي والشرطة ضد السكان المسلمين، وأكد أن أهمية شعار «الجزائر المسلمة» يتجاوز بكثير شعار: «فرحات، ديغول، المفاوضات»، إن الأمر يتعلق حسب ما قاله بحملة دينية ضد الرومي، تتجاوز بكثير التعليمات التي وجهتها مصالحه إلى السكان المسلمين، قبل زيارة الجنرال ديغول إلى الجزائر، وأن هذه التعليمات لم تتبع إلا جزئيا في البداية، حيث أصر المتظاهرون على الطابع الإسلامي لحركتهم.[٤٥]

في ندوة صحفية طالب السيد فرحات عباس رئيس الحكومة المؤقتة كل من إيزنهاور وشون أون لاي بالتدخل لوقف المذبحة التي يقترفها الجيش الفرنسي والمليشيات الأوروبية ضد الشعب الجزائري و استخلص في هذه الندوة أربعة عبر من هذه الأحداث، وهي كالآتي:

١- توجد هوة كبيرة بين التصريحات الرسمية للمسؤولين الفرنسيين وحقيقة الوضع في الجزائر.

٢-أن السكان يرفضون تزكية التشريع الذي تعتزم الحكومة الفرنسية وضعه.

٣- أن النظام الاستعماري قد خسر نهائيا الجولة.

٤- إن الحكومة المؤقتة مستعدة لأن تخضع للإرادة الشعبية.

ونقلت صحيفة Le Monde (العالم) الفرنسية أن رجال جبهة التحرير الوطني يعتقدون في عمومهم أن أحداث الجزائر تعطيهم حجة جديدة لرفض المفاوضات، والبحث في المقابل عن حل دولي.[٤٦]

ولقد مكنت الأحداث جبهة التحرير الوطني من استعادة سلطتها على الجماهير الشعبية، ففي يوم ١٥ ديسمبر (كانون الأول) ١٩٦٠ انتشرت شائعات في أوساط الطلبة المسلمين في جامعة الجزائر، مفادها أن جبهة التحرير الوطني أمرت بإضراب عام عن الدراسة، فغادر هؤلاء الطلاب مقاعد الدراسة وخاصة في كلية الحقوق.[٤٦].

وبينت جبهة التحرير الوطني أن لها تأثيراً كاسحاً على الجماهير المسلمة لما أوقفت المظاهرات، بعد أن وجه السيد فرحات عباس خطاباً إلى الشعب الجزائري يوم ١٦ ديسمبر (كانون الأول) ١٩٦٠، ورد فيه[٤٧] أن «... المعركة التي خضتموها قد أخذت أبعادا كبيرة، إن العالم بأسره قد سجلها كانتصار مدوي لكفاحنا التحرري الوطني، إن هذه المعركة يجب أن تتوقف، إنها ليست المعركة الأخيرة، لأن تحديات أخرى ما زالت في انتظاركم». وأكد أن المعركة الثانية التي يجب كسبها، هي إفشال الاستفتاء الذي يعتزم ديغول تنظيمه في الجزائر، والذي وصفه بأنه «مسرحية مشئومة».

وبالإضافة إلى ذلك، فإن نتائج مخطط الجنرال شال التي أضعفت مركز جبهة التحرير الوطني في الداخل قد ذهبت أدراج الرياح بفضل هذه المظاهرات التي منحت بموجبها الجماهير المسلمة لجبهة التحرير الوطني- طواعية- سلطة معنوية كبيرة كانت في

أشد الحاجة إليها لتعزيز موقفها التفاوضي ومركزها الدولي كممثل شرعي ووحيد للشعب الجزائري.

فقد بينت التقارير الرسمية الفرنسية التي كانت ذات طابع "سري للغاية" أن الأوساط الوطنية بما فيها المعتدلة قد استجابت طواعية، وبشكل واسع لدعوة جبهة التحرير الوطني من أجل مقاطعة استفتاء ٠٨ جانفي(كانون الثاني) ١٩٦١ الذي عول عليه الجنرال ديغول كثيرا في نجاح مخططاته السياسية في الجزائر.ففي المراكز الحضرية تحدثت هذه التقارير عن تأثر السكان المسلمون بالدعاية المكثفة التي كانت تقوم بها خلايا جبهة التحرير الوطني، فتأججت مشاعرهم الوطنية أكثر من أي وقت مضى، حيث اعتنق الشباب فكرة جمهورية جزائرية بقيادة الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية.(٤٨)

وأشار التقرير إلى تطور مواقف «الوطنيين المعتدلين»، كما سماهم، وحصرهم في العائلات البرجوازية والزعماء الدينيين وبعض البرلمانيين ومنتخبي المجلس الجزائري الذين تسائلوا عن جدوى إقامة جمهورية جزائرية تسمح لهم بتبوء مناصب أكثر أهمية، فقد أصبحوا يرفضون في عمومهم دعم سياسة تلزمهم، بدون موافقة جبهة التحرير الوطني.

وأضاف هذا التقرير السري أن هذه الفئة بدأت تعمل على ترتيب مستقبلها من خلال تواطئها بصورة متزايدة مع "المتمردين"، يتراوح ما بين مجرد اتصالات بسيطة إلى القيام بمهام فعلية في التنظيمات السرية التابعة لجبهة التحرير الوطني.

وبالنسبة "للفرنكفيليين" (Les Francophiles)، و هم الجزائريون الموالون لفرنسة، والمعتنقون لثقافتها، أكد التقرير أن مشاعرهم أصبحت تتسم بالقلق والغضب بل واليأس في كثير من الأحيان، فخلال شهر فقط اتضحت مواقفهم، فمنهم من ابتعد عنا، وآخرون اتخذوا قرارا بالتخلي عنا وانضموا إلى أولائك الذين يعتقدون أنهم سيصبحون سادة المستقبل بالنسبة للجزائر... واعتبروا جميعا أنهم ضحايا السياسة

الحكومية الجديدة، فقد خاطب مستشار عام من تيزي وزو العسكريين قائلا[٤٩]: «لستم أنتم أيها العسكريون من خسر، بل أنا من خسر».

وأشار تقرير سري آخر[٥٠] إلى أن هذه المشاعر هي نفسها التي أصبحت تسود لدى المجندين الجزائريين (Les supplétifs) الذين كانوا يقاتلون إلى جانب القوات الفرنسية الثوار، ويعني بهم الحركة والقومية، وغيرهم، فمنهم من قرر الفرار إلى الجبال والالتحاق بالثورة، أو مغادرة الجزائر إلى فرنسة، ومنهم من قدم أموالاً لجبهة التحرير الوطني.

وأوضح التقرير أنه إذا كان عدد الفارين قد بقي على العموم محدوداً، فإن الدعم المادي المقدم لجبهة التحرير الوطني من داخل وحدات المجندين الجزائريين قد ارتفع خلال شهر ديسمبر (كانون الأول) ١٩٦٠ إلى الضعف، مقارنة بما كان عليه خلال شهر أكتوبر (تشرين الأول) من السنة نفسها، كما هو الحال بالنسبة لهذه الوحدات الملحقة بالجيش الفرنسي في منطقة وهران.

وكشف هذا التقرير أن وثائق جبهة التحرير الوطني التي استولت عليها القوات الفرنسية تبين أن الهدف من التعاون مع هؤلاء المجندين هو إنشاء خلايا داخلية لديهم للحصول على المعلومات الاستخباراتية، والذخيرة الحربية.

واستخلص تقرير آخر أن جبهة التحرير الوطني استفادت من هذه المظاهرات، وتحدث عن إمكانية قيامها بتنظيم اضطرابات جديدة أكثر قوة، خاصة أن المتعاطفين معها وإن كانوا حالياً قلة داخل المدن الكبرى، فإنهم يمكن أن يتحولوا إلى أغلبية بسرعة، كما أن البلاد التي تشهد حاليا هدوءا تاما قد تتحرك بسرعة، ويمكن أن تكسب المسلمين الذين يعملون في أجهزة الأمن.[٥١]

وكان لمظاهرات ١١ ديسمبر كذلك أصداء واسعة على الصعيد الدولي، فقد بثت الإذاعة الوطنية المغربية تغطية إخبارية لهذه المظاهرات، واعتبرت في نشرتها

بالعربية التي أذيعت يوم ١٢ ديسمبر (كانون الأول) ١٩٦٠ أن «الجزائر قد عرفت اليوم واحداً من أمجد أيام الثورة في البطولة»·

وأكد السيد أحمد علاوة، في تعليق على أحداث الجزائر نقلته إذاعة طنجة باللغة العربية يوم ١٣/١٢/١٩٦٠ على الساعة الواحدة أن مجلس الوزراء المغربي قام بعقد جلسة استثنائية هذا المساء على الساعة ١٧ تحت رئاسة صاحب الجلالة الملك، وتضمن جدول أعماله دراسة الوضع في الجزائر والكونغو وأن الملك أمر بالدعاء لشهداء الجزائر في مختلف مساجد المملكة، وأبلغ الإذاعة أن الأمين العام لوزارة الشؤون الخارجية المغربية استقبل سفير فرنسة في المملكة، السيد روجي سيدو (Roger Seydou) وأبلغه احتجاجاً شديد اللهجة من حكومة صاحب الجلالة ضد التدخلات المباشرة للجيش الفرنسي والمجازر التي اقترفها في حق المدنيين العزل، وأمر البعثة المغربية في الأمم المتحدة بالقيام بمساعي مستعجلة لدفع هذه المنظمة العالمية للتدخل من أجل حل القضية الجزائرية·[٥٢]

ووجه الملك محمد الخامس، كذلك برقية إلى الرئيس فرحات عباس جاء فيها: «لقد آلمتنا بشدة الأحداث الدموية التي كانت الجزائر مسرحا لها طوال الأيام الأخيرة، وإننا إذ نقدم لكم تعازينا الخالصة باسمنا الخاص، وباسم الشعب المغربي، فإننا ندعو الله القدير أن يرحم الشهداء، وأن يحقق تطلعات الشعب الجزائري البطل للحرية والاستقلال في أقرب وقت».[٥٣]

أما رئيس الوزراء الصيني «شو أون لاي (Chou En Lai) فقد رد على الرسالة التي وجهها له فرحات عباس ببرقية، من بين ما ورد فيها[٥٤]: «إن حكومة جمهورية الصين الشعبية، ومن ورائها الشعب الصيني تعبر عن غضبها الشديد أمام فظاعة المذبحة الجماعية التي تعرض لها الشعب الجزائري من قبل المستعمرين الفرنسيين في مدينة الجزائر، وفي مدن أخرى، وتعلن احتجاجها الشديد على هذه المذبحة····إننا

مقتنعون تماماً أن الشعب الجزائري سيتمكن، بكل تأكيد من تحقيق النصر النهائي في كفاحه من أجل الاستقلال».

كما تلقى السيد فرحات عباس رئيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية برقيات تأييد من الرئيس جمال عبد الناصر، رئيس الجمهورية العربية المتحدة (مصر وسورية) والرئيس اليوغسلافي جوزيف بروز تيتو(Josif Broz Tito)، ومن العاهل الأردني الملك حسين، ومن عدد كبير من المنظمات الأهلية من مختلف دول العالم.

وبالنسبة للسيد روني أندريو، (René Andrieu)، وهو أحد أقطاب الحزب الشيوعي الفرنسي، فقد كتب في صحيفة L'humanité (الإنسانية) لسان حال هذا الحزب مقالاً تحت عنوان "المسلمون يتطلعون للاستقلال، جاء فيه(٥٥): «لقد عبر عموم المسلمين من دون لبس عن دعمهم لحركة التحرير الوطني، نقول في عمومهم لأن محاولة تقزيم هذه الحركة القوية والمعممة إلى مجرد« مظاهرات أقلية يقودها أشخاص قاصرين أمر يثير السخرية».

وأضاف يقول: «إن الغموض قد زال، فمن يستطيع أن ينكر من الآن فصاعداً أن الجماهير المسلمة تتطلع إلى الاستقلال وتدعم الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية»، وكتب في مقال آخر بالصحيفة نفسها فقال(٥٦):« لا يوجد طريق آخر للوصول إلى السلام إلا بالتفاوض مع الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية التي بينت الأحداث الأخيرة بشكل مدوي أن الجماهير المسلمة تقف ورائها».

أما المجلس العام للشمال، والنقابة العامة للعمال، والنقابة العامة للتربية الوطنية، فقد طالبوا بفتح مفاوضات جديدة من أجل السلام، ونددت رابطة حقوق الإنسان بشدة القمع الذي سلط على المتظاهرين المسلمين.(٥٧)

٣-**التأثير السلبي للحوادث على مشروع ديغول:** لقد بعثرت هذه المظاهرات أوراق السياسة الديغولية فمن الناحية السياسية، أصبحت جبهة التحرير الوطني رقما لا يمكن تجاهله إذا أريد للمشكلة الجزائرية أن تجد حلاً حقيقياً، وهو ما سيدفع الجنرال ديغول

للدخول معها في مفاوضات ستنتهي باتفاقيات إفيان. وفي هذا الإطار علق السيد جيرارد بودال (Gérard Bodel) في صحيفة Le Parisien libre (الباريسي الحر) قائلاً: «إن مظاهرات جموع المسلمين قد فككت خلال ساعات الأساس الذي يتكئ عليه الاستفتاء القادم (الجزائر الجزائرية)، لن تكون الجزائر التي تختار الاتحاد مع فرنسة، بل ستكون جزائر فرحات عباس».

وفي صحيفة Les Echos(الأحداث) ورد ما يلي: «إن القوة الثالثة أصبحت في موقف حرج، فأعلام جبهة التحرير الوطني رفعت بأعداد ضخمة في مناطق كثيرة وخاصة في وهران التي كان يبدو أن جهود التهدئة (Pacification) قد نجحت فيها نهائياً، فهل ترك مجال للوهم للحديث عن بناء سياسي يبعد بنفس المسافة عن المتمردين والمتطرفين الأوروبيين؟».[٥٨]

أما المستوطنون الذين ظلوا يستعرضون عضلاتهم في وجه المسلمين، وفي وجه الحكومات الفرنسية المتعاقبة، خاصة منذ نجاحهم في القضاء على الجمهورية الرابعة بحركة ١٣ ماي ١٩٥٨م، فقد كسرت مظاهرات المسلمين شوكتهم، حيث أكدت التقارير الرسمية الفرنسية أن ضخامة وعنف مظاهرات المسلمين وتبنيها لشعارات جبهة التحرير الوطني أصابت المستوطنين بالرعب والذهول.[٥٩]

وفي المجال العسكري، نجحت هذه المظاهرات الشعبية في خلط أوراق السلطات الفرنسية التي اعتقدت أنها نجحت في فرض التهدئة وأنها نقلت الرعب إلى معسكر الثوار، وإذا به ينتقل إلى معسكر المستوطنين وحتى إلى أجهزة الأمن، وساهمت هذه المظاهرات في تخفيف ضغط القوات الفرنسية على معقل جيش التحرير الوطني في الجبال بعد أن اضطرت السلطات الفرنسية إلى تركيز عدد هائل من جنودها في المدن، بسبب تقارير المخابرات التي كانت تحذر من إمكانية حدوث مظاهرات ضخمة يقوم بها المسلمون، لا يمكن التحكم فيها.

فحسب تقرير سري[٦٠] أعدته لجنة المالية و الاقتصاد العام و التخطيط التابعة للمجلس الوطني الفرنسي مؤرخ يوم ١٣ مارس(آذار) ١٩٦١، والذي أنجزته بعد معاينة ميدانية في الجزائر في الفترة الممتدة ما بين ١٢ و ٢١ فيفري (شباط) ١٩٦١، فإن قضية المدن أصبحت قضية حساسة جدا مع إمكانية اندلاع مظاهرات يصعب مراقبتها خاصة من قبل المسلمين، وخلص هذا التقرير إلى أن المدن أصبحت تبعاً لهذا الواقع «أكبر ممتص للجند»·

وأضاف هذا التقرير أن مشكلة الأمن في مدن كالجزائر ووهران وتلمسان يصعب التحكم فيها خاصة إذا تحولت المظاهرات إلى عصيان لأن هذا يتجاوز تقنيات وإمكانيات أجهزة الأمن التي تنسجم فقط مع وضع طبيعي، وأشار إلى الأحداث التي جرت في وهران وتلمسان يوم ٢٨ فيفري(شباط) ١٩٦١ وكيف أن امرأتين أوروبيتين أحرقتا وتوفيت أحداهما فيما بعد، كما أشار إلى تظاهر ألفي (٢٠٠٠) مسلم في مدينة تلمسان·

وبين تقرير سري آخر[٦١] أصدرته قيادة الأركان العامة للدفاع الوطني والمخططات والعمليات العسكرية، خطورة تركيز قوات ضخمة في المدن على قدرات القوات الفرنسية في مواجهة مخاطر هجوم كبير يمكن أن يقوم به جيش التحرير الوطني من أجل اختراق الخطوط الدفاعية المكهربة على الحدود مع كل من المغرب وتونس، وهو أمر خطير جداً، إذا حدث سيؤدي إلى تعزيز قدرات وحدات جيش التحرير الوطني في الداخل بعد أن تضررت كثيراً نتيجة مخطط شال·

وهكذا، ورد في هذا التقرير أن: «اقتطاع وحدات عسكرية لفائدة حفظ الأمن في المدن عقب الاضطرابات التي حدثت أخيراً خفض بلا شك من إمكانيات تجنيد قوات الاحتياط التي كانت موجهة لتعزيز الدفاعات الحدودية في حالة قيام "المتمردين" بعملية عسكرية كبيرة ضد السدود المكهربة (خطي شال وموريس)»، التي أقامها الفرنسيون على الحدود مع تونس والمغرب لمنع تسلل الثوار إلى داخل الجزائر· كما أن الجيش

الفرنسي الذي كان يعتقد أنه حقق نصراً عسكرياً على جيش التحرير الوطني، قد أصيب بصدمة -وكذلك كان الأمر بالنسبة لأركان السلطة في فرنسة- حتى أن جريدة Le Monde (العالم) الفرنسية نقلت عن ضابط كبير قوله(٦٢): «إننا أمام ديان بيان فو بسيكولوجية».

وكانت لهذه الأحداث تأثيرات سلبية في المجال الاقتصادي، ففي الجزائر أعتبر من الآن أن مشروع قسنطينة بالصيغة التي ضبط عليها ينبغي مراجعته، وتأثر سلباً النشاط الاستثماري الذي عول عليه كثيراً في تحقيق مشروع قسنطينة، فقد أصبحت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المهتمة بمشروع التصنيع في الجزائر مترددة، وبعد بعد المظاهرات الأخيرة التي قام بها المسلمون ازدادت حذراً وتردداً في مباشرة العمليات الاستثمارية. وهو نفس الموقف الذي أصبحت عليه المجموعات الدولية المهتمة بالمركب البتروكميائي المزمع بناءه في منطقة آرزيو، الواقعة غرب الجزائر، و تطل على ساحل البحر الأبيض المتوسط، حيث ساد توجه لديهم بضرورة التأجيل المؤقت للاستثمارات التي تم الاتفاق عليها.

كما أن الركود التجاري أصبح يوشك أن يخلق لدى فرنسيي الجزائر مناخا بوجاديا (Climat Poujadiste)، وتركت الحوادث في فرنسة قلقاً لدى الأوساط التي كانت لها مصالح في الجزائر وارتفع مؤشر المناجم ونفط الصحراء الجزائرية في بورصة باريس بنسبة تتراوح ما بين ٠٨ و١٠ % نتيجة الخوف من تطور الأحداث في الجزائر بشكل يعرقل تموين السوق الفرنسية بهذه المواد الأولية الاستراتيجية، وانخفضت أسهم الشركات، خاصة العاملة منها في الجزائر.(٦٣)

غير أننا سنرى أن أبرز تداعيات هذه المظاهرات هي فشل استفتاء تقرير المصير الذي نظم يوم ٠٨ جانفي (كانون الثاني) ١٩٦١، وأدى إلى انهيار فكرة الجزائر الجزائرية التي كانت أساس السياسة الديغولية في الجزائر، وهو ما سأحاول توضيحه فيما يأتي.

ثالثاً- ما بعد مظاهرات ديسمبر فشل استفتاء ٠٨ جانفي(كانون الثاني) ١٩٦١:

لقد علق الجنرال ديغول أمالا كبيرة على نجاح استفتاء ٠٨ جانفي (كانون الثاني) ١٩٦١، وكان يريد من الناخبين أن يقبلوا بكثافة على صناديق الاقتراع ويوافقوا بأغلبية مريحة على منحه سلطة تقرير المصير بالنسبة للجزائريين على أساس "الجزائر الجزائرية"، وتفويض لوضع تنظيم جديد للسلطات العمومية، لكن جبهة التحرير الوطني وقفت ضده باعتباره مبادرة فرنسية صرفة وأحادية الجانب ويتعارض مع مبدأ الاستقلال التام، و لهذا قامت بحملة مكثفة ضده، ففي أحد المناشير التي اعتبرت أن(٦٤): «شعبنا قاطع منذ ٠١ نوفمبر ١٩٥٤م كل الانتخابات التي نظمها العدو، الذي يبدو أنه نسي هذه الحقيقة، ولهذا فلنتكفل بتذكيره بهذه الحقيقة يوم ٠٨ أفريل ١٩٦١م، من خلال تجاهل هذا الاستفتاء».

وقد اطلعت مصالح الاستخبارات التابعة للجيش على محتوى هذا المنشور، ولهذا قرر عدد كبير من ضباط الجيش الفرنسي بذل قصارى جهودهم - مثل ما جرى في استفتاء ٢٨ /١٩٥٨/٠٩م- من أجل إنجاح الانتخابات، ليس لأنهم يؤمنون بغرض هذا الاستفتاء، وإنما أجل إحباط مسعى جبهة التحرير.

ولقد اعتبر السيد لنان ألبرت بول (Lentin Albert Paul)، مراسل صحيفة Le Monde (العالم) الفرنسية أن جبهة التحرير الوطني قد دأبت على الدعوة لمقاطعة الانتخابات والاستفتاءات التي نظمت في الجزائر منذ قيام الجمهورية الخامسة وحجتها أن العملية الانتخابية في ظل الاحتلال تعد باطلة، لأن الناخب يجد نفسه محروماً من المناخ الذي يسمح له بالتعبير الحر عن إرادته، ولكنه يؤكد أنها المرة الأولى التي تقوم فيها بحملة نشطة و فعالة من أجل المقاطعة، حيث نشطت خلايا المنظمة السياسية والإدارية التابعة لها في مختلف المناطق، ووضعت خططاً مفصلة ومرنة، تراعي خصوصيات

كل منطقة·وأكد أنها طلبت من الناخبين المسلمين عدم وضع أوراق صالحة في صناديق الاقتراع، وهو هدف يمكن تحقيقه بوسائل متنوعة جداً، وحددت ثلاثة أشكال للتعبير عن الرفض، وهي: الامتناع عن التصويت في هدوء، وإلغاء بطاقة الاقتراع، والامتناع عن الانتخاب المصحوب بمظاهرات·[٦٥]

ولما كانت جبهة التحرير حريصة على أمن وسلامة المواطنين، فقد دعت السكان المسلمين في مدينتي الجزائر ووهران لتجنب أية حوادث، أولاً، لأن سكان هاتين المدينتين، قد أنجزوا استفتائهم خلال مظاهرات ديسمبر(كانون الأول) ١٩٦٠، حسب تعبيرها، وثانياً، لأن سلطات الاحتلال عززت احتياطياتها الأمنية في مختلف الأماكن، خاصة في المدن الكبرى، فنشرت ٥٠٠٠٠ رجل مسلح في مدينة الجزائر، و٢٥٠٠٠ في مدينة وهران التي شهدت مظاهرات كذلك في بداية جانفي (كانون الثاني) ١٩٦١، فكانت تخشى من تعرض الجماهير الشعبية لقمع دموي جديد، ولهذا كانت تعليماتها هي: «التزموا بيوتكم، ولا تتظاهروا، إلا إذا أجبروكم على المشاركة في الاستفتاء بالقوة »·

وكانت تعليماتها لسكان القرى والأرياف هي: «الامتناع عن التصويت في ظل الهدوء» لتجنب ضغط الإدارة، وخاصة الجيش، أما الذين يجبرهم الجيش الفرنسي على الذهاب في شاحناته إلى صناديق الاقتراع، فقد طلبت منهم العمل على وضع بطاقتي الموافقة والرفض معاً في صندوق الاقتراع أو تمزيق البطاقة قليلاً حتى يكون صوتهم لاغياً، على ألا يعرضوا أنفسهم للخطر·

أما خيار الامتناع عن التصويت المصحوب بمظاهرات ترفع فيها الأعلام الوطنية، فهي خاصة إما بمدن يعتقد الفرنسيون أنها مضمونة، وبالتالي، من المفيد الإضرار بهيبته، وإما بمدن متوسطة، تتميز بضعف تركيز الجيش الفرنسي فيها، والسواد الأعظم من سكانها مسلمون·[٦٦]

وقد زار السيد لتان ألبرت بول مناطق مختلفة من الجزائر عشية الاستفتاء، ويوم إجراءه، وشهد أن دعوة جبهة التحرير الوطني لمقاطعة الانتخابات لقيت استجابة واسعة في أنحاء مختلفة، وقدم نماذج كثيرة عن هذه المقاطعة، ففي منطقة القبائل، التي زارها أثناء الاستفتاء، في إطار جولة نظمتها السلطات لوفد صحفي، تحدث عن نزول الثوار من الجبال إلى القرى، وتوزيعهم لمناشير تدعو للمقاطعة، وفي بلدة فور ناسيونال(Fort-National)، الأربعاء نايث إراثن حالياً، خاطبه أحد الإداريين، هو ومرافقيه قائلاً[٦٧]: «إنهم يقاطعوننا يا سادة، وسنكون محظوظين إذا بلغ تعداد الناخبين ربع عدد المسجلين».

وتحدث عن امتناع سكان بلدة مكلة (Mekla) عن التصويت، رغم المجهودات الضخمة التي بذلها ضباط الجيش الفرنسي لإقناعهم بالمشاركة في التصويت، حيث لم يصوت من بين ٧٧٧١ ناخب مسجل إلا ٧١١ ناخب، وعلق على هذه الظاهرة، بقوله[٦٨]: «إن زمن الانتخابات في الإطار الفرنسي قد ولى، وأن سكان مكلة رفضوا دعوة أعيان الإدارة، والمنتخبين المصطنعين، وفضلوا سماع تعليمات الخطباء السريين، أي أنهم ركبوا المخاطر، وتضامنوا مع الجبل والغابة، أي مع الثوار».

وأكد أن ظاهرة المقاطعة بدت عامة، و أن زميلا له كان ضمن الوفد الصحفي الذي كان يزور منطقة وهران قد أبلغه هاتفيا، أن تعليمات جبهة التحرير الوطني قد احترمت، وأن مقاطعة المسلمين كانت مكثفة، وأن هذا الأمر قد أحدث حالة طوارئ في مدينة الجزائر، حيث إن القيادة الفرنسية العليا أصيبت بالذهول أمام النتائج الأولية للتصويت، وأنها طلبت من القيادات المحلية أن تقوم بجهد إضافي «لدفع الناس بسرعة إلى التصويت بأي ثمن»، وقامت بتمديد فترة التصويت، حيث قررت الانتهاء من التصويت على الساعة الثامنة ليلاً، عوضاً عن الساعة السادسة مساء، وتحدث كيف أن الجيش ساق الناس كقطعان الماشية بالقوة من المحتشدات، وأرغمهم تحت التهديد على التصويت بنعم، وذكر أن أحد الضباط حدثه قائلا[٦٩]: «لقد أجبرتهم على

التصويت بنعم نكاية في جبهة التحرير الوطني، أما أنا فصوت بـلا، لأنني أكره الجنرال ديغول وأرفض سياسته».

ولما كانت نتائج اليوم الأول من الاستفتاء مخيبة للآمال، رغم الارتياح المزيف الذي أبداه مدير الإعلام على مستوى المفوضية العامة(Délégation général)، فقد قام الجيش بحملة دعائية مكثفة لتدارك الأمر والمشاركة في المرحلة الثانية التي تجري يوم ٠٨ جانفي (كانون الثاني)، وأورد السيد لتان ألبرت بول الذي كان شاهد عيان على وقائع هذه الحملة الانتخابية في حي القصبة بمدينة الجزائر والتي تحولت إلى مهزلة حقيقية، فقد خاطب ضابط فرنسي برتبة رائد السكان عبر مكبرات الصوت قائلاً[٧٠]: «يا مواطني القصبة، عليكم أن تنتخبوا غداً، عليكم أن تذهبوا للتصويت غداً، ستنتخبون من أجل الأخوة بين الجماعات (Communautés)، فلتنتخبوا بكثافة، هذا ما تطلبه منكم فرنسة، وما يريده الجنرال ديغول».

ولما أعيدت قراءة هذا البيان باللغة العربية، التحق البالغون فوراً بمنازلهم، و لم يبق حول القافلة الدعائية الفرنسية إلا الأطفال الذين أسمعوها كلاماً في غاية الفحش، سجله المؤلف بألفاظ عربية وحروف فرنسية، ليس ممكناً أخلاقياً ذكره في هذا المجال، رغم أنه ذو دلالة عميقة على وجود قطيعة تامة مع المحتل، كما تعرض لوابل آخر من الشتائم، تعبر عن مشاعر الكره والاحتقار التي يكنها هؤلاء الأطفال، وهم رجال الغد لجلاديهم، فقد شتموا هذا الضابط بالكلام الآتي: «نعل بوك، و بو بوك يا رومي، يا قواد، يا طحان ....كلب بن كلب».

وفي منشور وزعته جبهة التحرير الوطني في مدينة الجزائر في نهاية سنة ١٩٦٠، ومطلع عام ١٩٦١ حيث فيه في البداية، الشهداء الذين قتلوا خلال مظاهرات ديسمبر ١٩٦٠م ثم واصلت تقول[٧١]: «ينبغي الآن كسب معركة الاستفتاء. فببقائك في منزلك، ستسجل بغيابك المكثف رفضك لهذه التمثيلية المضحكة التي تسمى "استفتاء"، ستطبع كذلك يوم ٠٩ جانفي (يناير) بإضراب عام وتأمل ودعاء، وحداد على شهدائك

الأبرار، وسخط على أعمال القتل المستمرة، والاعتقالات التي أعقبت المجازر الأخيرة، في هدوء وعزة، و لكن بحماسة وإرادة سترد على نداء الواجب والشرف»·

وعلى الرغم من أن جبهة التحرير الوطني والمستوطنين قد أجمعوا على معارضة استفتاء تقرير المصير، ولكن لاعتبارات متناقضة، إلا أن ديغول أصر على تحقيقه، فنال تأييد غالبية المصوتين في الجزائر، وفي فرنسة على حد سواء، حسب ما أوردته وكالة الصحافة الفرنسية في تقريرها الذي صدر في باريس يوم ١٤ جوان(حزيران) ١٩٦١·[٧٢]

وإذا كانت النتائج في فرنسة يمكن أن تكون حقيقية على أساس أن هذا البلد يسوده نظام ديمقراطي وأن هذه النتائج تبين ارتفاع نسبة المشاركة ونسبة التأييد، وهو ما يدل على أن المجتمع الفرنسي يثق في ديغول وسياساته، ويريد حلاً للمعضلة الجزائرية، وهو ما جعل الجنرال ديغول، يؤكد في مذكراته أن نتائج الاستفتاء كانت مرضية للغاية، وأن الشعب الفرنسي قد منح مستعمرته الحرية ومنح الجزائريين حق تقرير مصيرهم، وأنه من المؤكد أنهم سيختارون الاستقلال، ولهذا اعتبر أنه لم يبق إلا تسيير القضية بحيث يتم هذا الخيار في الوقت الذي تختاره فرنسة، وتحويل بلادهم إلى دولة ذات سيادة بقرار تصدره·[73]

غير أن نتائج هذا الاستفتاء في الجزائر لم تكون نزيهة، لأنها جرت تحت وطأة الاحتلال، وكان للجيش الفرنسي دوراً كبيراً في جلب المسلمين بالقوة إلى صناديق الاقتراع، و لا أحد يعرف بعد ذلك كيف تم التعامل مع أصواته إذا افترضنا أن مشاركتهم كانت بهذا الحجم، وهو أمر مستبعَد، خاصة أن مظاهرات ١١ ديسمبر(كانون الثاني) ١٩٦٠، أي أقل من شهر على تاريخ الاستفتاء، قد بينت أن غالبية المسلمين تؤيد جبهة التحرير الوطني التي نادت بمقاطعة الاستفتاء ورفضت نتائجه مسبقاً·

فهل يعقل أن يؤيده المسلمون بأغلبية ساحقة، ويرفضه المستوطنون بنسبة ثمانين من المئة (٨٠%)، حسب تقرير سري نقلته شعبة الاستعلامات التابعة لهيئة الأركان العامة للدفاع الوطني الفرنسي، ولهذا رفضته جبهة التحرير، وأكدت أن النتائج قد جرى تزويرها، وأن الشعب الجزائري لم يكن أبدا مهتما بهذا الاستفتاء، وقد أدانه مسبقا يوم ١٠ و ١١ ديسمبر خلال مظاهراته التي عمت أنحاء الجزائر.[٧٤]

وقد زار الكاتب والصحفي الفرنسي، السيد لتان ألبرت بول مناطق مختلفة من الجزائر خلال الاستفتاء، وشهد أن دعوة جبهة التحرير الوطني لمقاطعة الانتخابات قد لقيت استجابة واسعة جداً من قبل الناخبين المسلمين، وأكد أن نتائج الانتخابات كانت مزورة، وقدم دلائل قوية جداً، ومفصلة في هذا المجال.[٧٥]

أما صحيفة Echo d'Alger (صدى الجزائر)، وهي لسان حال المستوطنين، وأكبر الصحف التي كانت تصدر في الجزائر في ذلك الوقت، فأوردت أنه[٧٦]: «طبقاً للتعليمات فإن الجيش قام في عمومه بتوجيه الاستفتاء في الأرياف نحو التصويت بنعم، وفي المدن، اتبع بشكل واسع المسلمون طوعاً أو كرهاً أوامر جبهة التحرير الوطني بالامتناع عن التصويت، أما الأوروبيين فقد صوتوا بنعم بكل وضوح ضد سياسة لديهم حجج قوية على أنها تقود إلى المغامرة، إن لم تكن إلى الفوضى ».

وقد أكد المؤرخ الفرنسي آجرون(Ageron) [٧٧] أن الغالبية العظمى من المسلمين استجابوا لدعوة الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية لمقاطعة الانتخابات، حيث تراوحت نسبة المقاطعة في مدينة الجزائر بين ٨٩ و٩٥ % من مجموع الناخبين المسلمين، وهي نتيجة صدمت ديغول، وعبر عنها بقوله[٧٨]:« لقد عرضت الشراكة ضمنيا على الجزائريين، و لكن لم يجد ١٠٠/٠١ من السكان المسلمين في وهران والجزائر، و ٥٠/١ من مسلمي قسنطينة أن هذا الأمر يهمهم»، وخاب أمله في أن يقبل الجزائريون دولة جزائرية شريكة لفرنسة، فعبر عن غضبه بقوله: «حسناً، فليأخذهم الشيطان».

كما أن الدول الفاعلة في الشأن الجزائري، رأت أن نتائج الاستفتاء توفر فرصة ضرورية و أكيد لفتح باب المفاوضات بين الحكومة الفرنسية، والحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، فقد علق وزير خارجية تونس، السيد مصمودي على نتائج الاستفتاء بقوله: «إننا نعتبر أنه كان هناك استفتاءين، أحدهما في فرنسة، والآخر في الجزائر، أما الأول فقد رخص للجنرال ديغول تطبيق سياسته في الجزائر، وأما الثاني، فقد حدد محاور فرنسة، وسنرى ما إذا كانت فرنسة ستجد ذريعة للفرار من التفاوض الصادق مع الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية».

أما وزير الإعلام المغربي، فصرح أن: «ديغول قد منحه الفرنسيون إمضاء على بياض لحل المشكلة الجزائرية، أما رفض الجزائريين المشاركة فيه، فهو دليل جديد على إخلاصهم للحكومة المؤقتة

ولهذا فلدينا الآن شريكين، كل واحد منهما قوياً بالثقة التي منحها له مواطنوه، فلم يبق أمامهما إلا تسوية المشكلة طبقاً لميثاق الأمم المتحدة».

كما نقلت وكالة الصحافة الفرنسية الموقف الأمريكي الذي عبر عنه الناطق الرسمي باسم وزارة الخارجية الأمريكية يوم ١٠ جانفي(كانون الثاني) ١٩٦١، و مما جاء فيه أن[٧٨]: «الولايات المتحدة تأمل الآن في أن تكون الأطراف المعنية بإيجاد حل للمشكلة الجزائرية قادرة على الالتقاء .... إن الولايات المتحدة مرتاحة للغاية للدعم المثير الذي منحته فرنسة لسياسة ديغول التي تنص على منح الجزائر حقها في تقرير مصيرها».

ولهذا اقتنع الجنرال ديغول نفسه، أنه لا معنى لأي حل «لا يشارك فيه بالدرجة الأولى الذين يناضلون في سبيل الاستقلال، لأنهم أصبحوا اليوم [١٩٦١] يمثلون الأغلبية الساحقة من الجزائريين....فيجب حمل جبهة التحرير الوطني على الاتفاق معنا، حتى إذا توقف القتال، أمكننا أن نقترح على المواطنين في كلا البلدين أن يقرروا بتصويتهم إنشاء الجزائر المستقلة، وإحداث نظام تعاقدي(Association) لعلاقاتها مع فرنسة».[٧٩]

ونتيجة لذلك قرر الجنرال ديغول التفاوض على الاستقلال مع الحكومة المؤقتة وحدها، رغم قناعته، وحسب تعبيره بأن: «هذه عصابة من أشخاص عاجزين عن حكم أنفسهم، و مع ذلك يعتقدون أنهم قادرين لوحدهم على حكم الجزائر»، خاصة أن القوة الثالثة البديلة لجبهة التحرير الوطني لم تظهر، رغم تشكيل لجان المنتخبين المسلمين، كما أن الحركة الوطنية بقيادة مصالي الحاج قد انهارت(٨٠)

ولم يعد بين يده بدائل يمكن أن يهدد بها جبهة التحرير الوطني، ولهذا أخطر الشعب الفرنسي في مؤتمر صحفي عقده يوم ١١ أفريل(نيسان) ١٩٦١، بأنه(٨١): «...إذا أراد سكان الجزائر قطيعة مع فرنسة، فلن يعارض رغبتهم»، ولكنه أكد في هذه الحالة أنه سيوقف المجهودات التنموية التي تبذلها فرنسة في الجزائر، وسيدعو رؤوس الأموال الفرنسية إلى مغادرتها، وهدد بتقسيم الجزائر لإقامة مناطق خاصة بالمستوطنين والمسلمين الذين يصرون على البقاء فرنسيين، حيث يتم تجميعهم فيها وتضمن لهم فرنسة الحماية.

ولكنه أكد أنه يفضل حلاً للمعضلة الجزائرية، يكون: «نتيجة اتفاق مسبق بين الحكومة الفرنسية ومختلف العناصر السياسية الجزائرية وخاصة الثوار، وستكون فرنسة، من دون شك مستعدة لتقديم الدعم الاقتصادي والإداري والمالي، والثقافي والعسكري، والتقني للدولة المتوسطية الفتية، بشرط أن يتم ضمان التعاون الوثيق(organique) بين مختلف المجموعات التي تشكل سكان الجزائر ونظام تفضيلي للتبادل الاقتصادي والثقافي، والقواعد والتسهيلات الضرورية لدفاعنا».(٨٢)

وقد تسبب هذا الخطاب في أخطر محاولة انقلابية في تاريخ فرنسة يوم ٢٢ أفريل (نسيان) ١٩٦١، غير أن فشلها أسقط نهائياً فكرة الجزائر الفرنسية، ومهد طريق المفاوضات الجدية بين جبهة التحرير الوطني والحكومة الفرنسية، والتي أدت إلى استقلال الجزائر.

الخاتمة:

يمكن أن نستخلص من هذه الدراسة لمظاهرات ١١ ديسمبر (كانون الثاني) ١٩٦٠ على ضوء الوثائق الرسمية الفرنسية التي أتيح لي الإطلاع عليها، أن هذه المظاهرات كشفت للجنرال ديغول وللرأي العام العالمي مدى التفاف الجماهير المسلمة حول جبهة التحرير الوطني، وهو ما أحبط المجهودات الضخمة التي بذلها الجنرال ديغول لكسب ثقة هذه الجماهير، ودفعها للقبول بمشروع "الجزائر الجزائرية" الذي علق عليه آمالاً عريضة في الحفاظ على الجزائر ضمن الإطار الفرنسي، ولكن على أسس جديدة تتلاءم مع معطيات القرن العشرين.

لقد أيقن الجنرال ديغول أن جبهة التحرير الوطني أصبحت رقماً صعباً، لا يمكن تجاوزه في معادلة المعضلة الجزائرية التي لا يمكن حلها إلا بالجلوس معها حول مائدة المفاوضات، بعد أن بينت مظاهرات ١١ ديسمبر ١٩٦٠، و مقاطعة الجماهير المسلمة لاستفتاء ٠٨ جانفي (كانون الثاني) ١٩٦١، أنها الممثل الشرعي والوحيد لهذه الجماهير، ولهذا دخل معها في مفاوضات، كانت معقدة و عسيرة، ولكنها أثمرت اتفاقيات إفيان (Evian) يوم ١٩ مارس (آذار) ١٩٦٢، التي مهدت لاستقلال الجزائر يوم ٠٥ جويلية (تموز) ١٩٦٢، بعد كفاح وطني مرير بدأ منذ مع بداية الاستعمار الفرنسي للجزائر عام ١٨٣٠.

الهوامش

(١) للإطلاع على تفاصيل حول أحداث حركة ١٣ ماي(أيار) ١٩٥٨ التي تسببت في الإطاحة بالجمهورية الرابعة، وأدت الجنرال ديغول إلى السلطة في فرنسة، ينظر، على سبيل المثـــال: Max Gallo, De Gaulle, le premier des français, tome 03, éditions Robert Laffront, Paris:1998,pp.230-240 et aussi, De la Gorce(P.M.), De Gaulle au gouvernail….in: Yves Courrière , la guerre d'Algérie , tome 06,éditions , librairie Jules Tallandier, Paris , 1976

(٢) ينظر النص الكامل لخطاب الجنرال ديغول الذي تحدث فيه عن مشروع قسنطينة في: Centre des archives d'outre –mer, Aix-en- Provence, boîte 81f/27.

(3) Centre des archives d'outre –mer, Aix-en- Provence, boîte 81f « paix des braves».

(4) Alain Peyrefitte, faut-il partager l'Algérie?, édition Plon, Paris, 1961, p. 201.

(5) idem.

(6) ibid,p.202.

(٧) تحولت فرنسة إلى قوة نووية بفضل سلسلة التجارب النووية التي أجرتهـــا فـــي الصحراء الجزائرية، حيث بدأتها باليربوع الأزرق يـــوم ١٣ فيفـــري ١٩٦٠م، وختمتها "بقرونا"، التي أجريت يوم ١٦ /٠٢/ ١٩٦٦م، وتراوحت طاقـــة هـــذه التفجيرات بين ٣٠٧ و١٢٧ كيلو طن، وبلغ عددها ١٧ تفجيرا، منها أربعـــة(٠٤) سطحية، سميت باليرابيع، وتم إجراؤها بالعمودية، وهي منطقة تابعة لرقان، و١٣ باطنية، أجريت بإنكر، التابعة لتمنراست.

(8) Alain Peyrefitte, op.cit,p.202.

(9) ibid,p.203.

(10) idem.

(11) Max Gallo: De Gaulle, le premier des français,op.cit, p.329.

(١٢) أطلق الفرنسيون مصطلح الفلاقة على الثوار التونسيين، استصغاراً، وحطا من شأنه، ثم ما لبث أن أطلق بعد ذلك على الثوار الجزائريين، مباشرة بعد اندلاع الثورة في الجزائر يوم ٠١ نوفمبر (تشرين الثاني) عام ١٩٥٤.

(13) Max Gallo: De Gaulle, le premier des français,op.cit,p.329.

(14) Idem.

(15) Alain Peyrefitte, Op.cit, p 204.

(١٦) الجنرال ديغول، **مذكرات الأمل**، التجديد (١٩٥٨-١٩٦٢م)، ترجمة سموحي فوق العادة،الطبعة الأولى، منشورات عويدات، بيروت، ١٩٧١، ص ٠٨٧.

(١٧) ثورة الحواجز، هي عصيان مدني فجره المستوطنون في مدينة الجزائر يوم ٢٤ جانفي ١٩٦٠ احتجاجا على حديث الجنرال ديغول عن إمكانية تمكين سكان الجزائر من حقهم في تقرير مصيرهم، الذي كان سيؤدي لا محالة إلى استقلال الجزائر، وتضامناً مع الجنرال ماسي الذي عزله الجنرال ديغول من منصبه بعد معارضته العلنية لسياسته في الجزائر، للإطلاع على هذا الموضوع، ينظر:

Général Jacquin«la sanglante journée du 24 janvier», tome 07, in , Yves Courrière, Op.cit, 2203-2209. et aussi,Léo Palacio,«Les Barricades», in ,Historia : la fin de l'Algérie française(1959-1962), numéro spécial, Librairie J. Tallandier, Paris, 1982, p p28-39.

(18) Léo Palacio, Le général Massu vide son sac, in :Yves Courrière , la guerre d'Algérie , tome 07,éditions , librairie Jules Tallandier, Paris , 1976, p.2187.

(19) Ibid, p.2190.

(20) ibid,p.2191.

(21)idem.

(22) L' Echo d'Alger, samedi, 23 janvier 1960 « le général Massu relevé de son commandement ».

(٢٣) الجنرال ديغول، **المصدر السابق**، ص٠ ٩١.

(٢٤) **المصدر نفسه**، ص٠٩١٠.

(25) Léo Palacio,«Les Barricades», Op.cit,p39.

(26) Alain Peyrefitte, Op.cit, p 204.

(27)idem.

(28) Pierre Cannagacio, l'Algérie Algérienne ou la fin des illusions, in, Historia:Op.cit, p.58.

(29)idem.

(30) Idem.

(٣١) ضابط من الأقدام السوداء، كان قائدا للكتيبة الثامنة عشر للقناصة المظليين، التي كلفتها القيادة العسكرية بحفظ الأمن في مدينة الجزائر في حالة حدوث مظاهرات، كما كلفت بهذه المهمة كذلك الفرقة الرابعة عشر للقناصة المظليين بقيادة العقيد لوكنت(Lecomte)، ينظر:

Francis Attard: A Alger, la peur succède à la fureur, in Yves Courrières: la guerre d'Algérie, tome 08, Op.cit, p 2558.

(32) Pierre Sergent: le général Salan donne le feu vert, in : Courrière , la guerre d'Algérie tome 07, Op.cit, pp. 2585-2588.

(33) Francis Attard: A Alger, la peur succède à la fureur, in: Courrière , la guerre d'Algérie tome 07, Op.cit, p 2558.

(34) Pierre-Albert Lambert: un voyage mouvementé, in : Courrière , la guerre d'Algérie tome 07,Op.cit, p.2561.

(35) Le Figaro N°= 5061 du samedi, dimanche 10-11/12/1960.

(36) Francis Attard: A Alger, la peur succède à la fureur, in Yves Courrières,Op.cit, 2559.

(37) Le Monde, N°=4944, du lundi 12/12/1960,.

(38) Le Figaro N°= 5061 du samedi- dimanche 10-11/12/1960.

(39) Le Figaro, n°=5062, du lundi 12/12/1960,.

(40) Newsweek ,26 décembre 1960, p.24.

(41) L'intransigeant, N°= 4979, du mardi 13/12/1960.

(42) Lentin(Albert Paul), l'Algérie entre deux mondes – le dernier quart d'heure, René Julliard, Paris, 1963, p p 164-165.

(43)Centre des archives d'outre –mer, Aix-en- Provence, boîte 81f/891, préfecture de police(direction des renseignements généraux): revue du presse du matin, 12/12/1960.

(44) Centre des archives d'outre –mer, Aix-en- Provence, boîte 81f/891, préfecture de police(direction des renseignements généraux): revue du presse du matin, 1٤/12/1960.

(45) Centre des archives d'outre –mer, Aix- en- Provence, 81f/790, Note d'information, 23/12/1960« la situation dans les milieux du GPRA à Tunis, après les évènements d'Algérie »/ très secret.

(46) Le Monde du lundi 12/12/1960, N°=4944.

(47) Centre des archives d'outre –mer, Aix-en- Provence, boîte 81f/891, préfecture de police (direction des renseignements généraux): revue du presse du matin: le recteur de l'académie d'Alger à Mr le ministre des affaires algériennes , objet: université d'Alger, compte-rendu des évènements (période du 08au 17/12/1960, Alger, 28/12/1960.

(48)El Moudjahid, N°=75, du 19/12/1960.

(49) Centre des archives d'outre –mer, Aix-en- Provence, boîte 81f/891, direction des affaires politiques, destinateur : Mr le ministre des affaires Algériennes, objet "situation de l'opinion, le 28/12/1960.

(50)idem.

(51) CAOM, Aix-en- Provence, boîte 81f/891, Etat Major général, division des renseignements, note d'information, N°=10929, Paris,26/12/1960/ très secret

(52) Centre des archives d'outre –mer, Aix-en- Provence, boîte 81f/891, Etat Major général , division des renseignements,note d'information," renseignement à titre des émeutes de décembre" N°=10927, Paris,26/12/1960/ très secret

(53) Centre des archives d'outre –mer, Aix-en- Provence, boîte 81f/891

(54) El Moudjahid,N°=75 du 19 décembre 1960,(Numéro spécial).

(55) Idem.

(56) Centre des archives d'outre –mer, Aix-en- Provence, boîte 81f/891, préfecture de police (direction des renseignements généraux): revue du presse du matin, 12/12/1960.

(57) Idem.

(58) Le Monde du lundi 1٧/12/1960, N°=494٨.

(59) Centre des archives d'outre –mer, Aix-en- Provence, boîte 81f/891, préfecture de police(direction des renseignements généraux): revue du presse du matin, 12/12/1960.

(60) Idem.

(61) Centre des archives d'outre –mer, Aix –en -Provence :boîte 81f/156:compte-rendu à Mr le président de la commission des finances sur la mission de contrôle budgétaire effectuer en Algérie du 12 au 21 février 1961 par Jean-Paul Paleswski , député,vice président de la commission des finances, Paris, 13/03/1961, pp 03-04/ secret

(62) Centre des archives d'outre –mer, Aix –en -Provence : boîte 81f/155 / premier ministre / état major générale de la défense nationale , plans et opérations militaires/ fiche n°=20/pm/e/tp/s ga 30 concernant le problème des barrages aux frontières de l'Algérie .

(63) Le Monde, N°=4946, du 15/12/1960.

(64) Centre des archives d'outre –mer, Aix-en-Provence, boîte 81f/891, préfecture de police(direction des renseignements généraux): revue du presse du matin, 12/12/1960.

(65) Lentin(Albert Paul), l'Algérie entre deux mondes – le dernier quart d'heure, René Julliard, Paris, 1963, p p 164-165.

(66) Idem.

(67) Ibid, pp.165-167.

(68) Ibid, p.170.

(69) Ibid,p.172.

(70) Ibid,p.174.

(71) Harbi Mohamed, Meynier Gilbert: le FLN, documents et histoire 1954-1962, édition Casbah, Alger,2004, p829.

(72) Centre des archives d'outre -mer, Aix- en Provence, Etat Major Général, division des renseignements«les résultats définitifs du référendum du 08 janvier 1961.

(٧٣) الجنرال ديغول، المصدر السابق، ص ١٠٩.

(74) Centre des archives d'outre –mer, Aix- en Provence, Boîte 81f/346, Etat Major Général, division des renseignements, documents n°=435et 436.

(75) Lentin(Albert Paul), op.cit«Référendum», pp. 164,192.

(76) Centre des archives d'outre –mer, Aix- en Provence,Boîte 81f/346, Etat Major Général, division des Renseignements , Agence de France presse.

(77) Ageron (Ch- R), l'Algérie algérienne de Napoléon 03 à De Gaulle, éditions Sindbad, Paris1980, p 250.

(78) Idem.

(79) Centre des archives d'outre –mer, Aix- en Provence, Boîte 81f/346, Etat Major Général, division des renseignements, documents n°= 436.

(٨٠) الجنرال ديغول، **مذكرات الأمل**، المصدر السابق، ص ١١٠.

(81) Ageron (Ch- R), op.cit, p 250.

(82) Peyrefitte, Op.cit, p 205.

les manifestations du 11 décembre 1960 et ses répercussions sur la révolution Algérienne à la lumière de nouveaux documents officiels français.

J'ai essayé dans cet article de préciser l'importance historique des manifestations du peuple algérien qui ont bouleversé les cartes de la politique algérienne du général De Gaulle et qui ont contribué à la concrétisation du front de libération national (FLN) comme le seul représentant légal du peuple algérien.

Dans ce cadre, j'ai exploité des documents officiels français à caractère «très secret» qui se trouvent dans les archives d'Outre-mer à Aix-en-provence et qui confirment le rôle de ces évènements dans le changement du parcours de la guerre d'Algérie au profit du front de libération national (FLN).

Dans ce contexte, j'ai analysé tout d'abord l'offre du général De Gaulle de l'autodétermination au profit de la population algérienne qui a révélé dans son discours le plus célèbre du 16 septembre 1959.

Cet autodétermination sera –selon De Gaulle –basé sur trois choix: «ou bien: la sécession, où certains croient trouver l'indépendance.

La France quittera alors les Algériens qui exprimeraient la volonté de se séparer d'elle. Ceux-ci organiseraient, sans elle, le territoire où ils vivent, les ressources dont ils peuvent disposer, le gouvernement qu'ils souhaitent. Je suis, pour part, convaincu, qu'un tel aboutissement serait invraisemblable et désastreux. L'Algérie étant actuellement ce qu'elle est, et le monde ce que nous savons. La sécession entraînerait une misère épouvantable, un affreux chaos politique, l'égorgement généralisé et bientôt la dictature belliqueuse des communistes .Mais, il faut que ce démon soit exorcisé et qu'il le soit par les Algériens. Car, s'il devait apparaître par extraordinaire malheur, que telle est bien leur volonté, la France cessera à coup sûr, de consacrer tant de valeurs et de milliards à servir une cause sans espérance .Il va de soi que, dans cette hypothèse, ceux des Algériens de toutes origines qui voudraient rester Français le resteraient de toute façon et que la France réaliserait, si cela était nécessaire, leur regroupements et leur établissements. D'autre part, , toutes dispositions seraient pises , pour que l'exploitation, l'acheminement , l'embarquement du pétrole saharien, qui sont

l'œuvre de la France et intéressent tout l'occident , soient assurés quoi qu'il arrive.

Ou bien : la Francisation complète, telle qu'elle est impliquée dans l'égalité des droits: les Algériens peuvent accéder à toutes les fonctions politiques, administratives et judiciaires de l'Etat et entrer dans tous les services publics ; bénéficiant,en matière de traitement, de salaires, de sécurité sociale, d'instruction , de formation professionnelle , de toutes les dispositions prévues pour le métropole; résidant et travaillants où bon leur semble sur toute l'étendue du territoire de la république; bref, vivant à tous les égards , qu'elles que soient leur religion et leur communauté , en moyenne sur le même pied et au même niveau que les autres citoyens et devenant partie intégrante du peuple Français, qui s'étendrait ; dès lors , effectivement , de Dunkerque à Tamanrasset.

Ou bien, le gouvernement des Algériens par les Algériens, appuyé sur l'aide de la France et en union étroite avec elle, pour l'économie, l'enseignement, la défense , les relations extérieurs. Dans ce cas, le régime intérieur de l'Algérie devrait être de type fédéral, afin que les communautés diverses, français, arabe, kabyle, mozabite, etc. qui cohabitent dans le pays y trouvent des garanties quant à leur vie propre et un cadre pour leur coopération ».

Cette nouvelle orientation gaulliste a causé une vive opposition non seulement des ultras, mais aussi des généraux de l'armée française comme : Salan, Challe et Massu et aboutit à la semaine des Barricades en janvier 1960, mais le principe de l'autodétermination reste toujours- pour De Galle - une conviction très solide qui constitue le seul issue du problème algérien.

De plus, le général De Gaulle parle dans son discours du 04 novembre «d'une Algérie émancipée qui aura son gouvernement, ses institutions et ses lois…la république algérienne existera un jours, mais n'a encore jamais existé».

Les colons ont considéré ce nouvel engagement comme une façon d'offrir l'Algérie sur un plateau en or au FLN et ont exposé leur résolution de combattre une telle «politique de trahison».

Puis De Gaulle a choisi le 08 janvier 1961 comme date du référendum de l'autodétermination et a décidé aussi de faire un voyage en Algérie entre le 09 et le 13 décembre 1960 pour essayer de rallier les populations algériennes à son choix « l'Algérie algérienne », mais les ultras du front de l'Algérie française ont décidé - de leur coté - d'accueillir De Gaulle par un grève générale et des manifestations massives pour exprimer leur opposition à sa politique algérienne d'une part et leur attachement à l'Algérie française d'autre part.

Mais, j'ai consacré la part du lion de cet étude au manifestations musulmanes du 11 décembre 1960 et ses divers répercutions sur la révolution algérienne, cet

événement majeur marque sans équivoque l'engagement et l'attachement du peuple algérien à la cause du FLN.

Cet engagement a paru clairement à l'occasion du referendum du 08 janvier 1961quand le peuple Algérien a boycotté massivement le vote.

En conséquence, les manifestations du 11 décembre ont consacré le FLN comme le représentant légal et unique du peuple Algérien et a poussé Le général De Galle de négocier le sort de l'Algérie avec le gouvernement provisoire de la république Algérienne.